المملكة الأردنية الهاشمية

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي
2014

www.jacc.gov.jo

صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

سمو ولي العهد

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

رئيس وأعضاء مجلس الهيئة [1]

عطوفة الأستاذ
الدكتور عبد خرابشة
رئيس هيئة مكافحة الفساد

عطوفة الدكتور
عبد الهادي علاوين
نائب الرئيس

عطوفة السيد
برهان عكروش

عطوفة السيد
صبر رواشدة
الأمين العام

عطوفة الدكتور
طلال الشرفات

عطوفة الدكتورة
فيروز عمرو

(١)- صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد وأعضاء المجلس بتاريخ ١ شباط، ٢٠١٥ خلفاً لأعضاء المجلس السابق وهم: معالي السيد سميح بينو – رئيس المجلس وعضوية أصحاب العطوفة الأستاذ الدكتور عبد خرابشة، السيد عبدالكريم الغرايبة، السيد علي الضمور، المهندسة سناء مهيار، السيد رمزي نزهة.

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفهـــرس

كلمة الرئيس	٣
مقدمــة	٥
الفصل الأول: التنظيم القانوني للهيئة	٧
تعريف الفساد وأسبابه	٩
نشأة الهيئة / عمل الهيئة / الرؤية / الرسالة / الأهداف	١٠
صلاحيات الهيئة	١١
التعديلات على قانون هيئة مكافحة الفساد	١٢
نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد	١٢
الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	١٣
الهيكل التنظيمي للهيئة	١٤
القوى البشرية العاملة في الهيئة	١٥
الفصل الثاني : الإنجازات	١٧
القسم الأول: التوعية والوقاية من الفساد	١٨
أولاً : الدراسات والأبحاث	١٨
ثانياً : الجانب الوقائي الميداني (تدقيق السجلات ومراجعة إجراءات العمل)	٢٠
ثالثاً : التوعية	٢٣
رابعاً : اليوم الدولي لمكافحة الفساد	٢٦
القسم الثاني: إنفاذ القانون	٢٨
أولاً : الشكاوى / الإخبارات	٢٩
ثانياً : المعلومات (التحري) والتحقيق	٣٠
ثالثاً : مرحلة التحقيق لدى الادعاء العام	٣٧
رابعاً : المتابعة لدى المحاكم	٣٩
خامساً: الاستردادات	٣٩
القسم الثالث: التعاون المحلي والعربي والدولي	٤٢
أولاً : آلية إستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	٤٢
ثانياً : مشاريع التعاون	٤٣
ثالثاً : التفاعل مع المجتمع المحلي والعربي والخارجي	٤٧
رابعاً : المشاركة بالمنتديات الدولية	٥٤
خامساً: الإعلام	٥٦
القسم الرابع : الإدارة وبناء القدرات المؤسسية	٥٧
أولاً : بناء وتنمية قدرات موظفي الهيئة	٥٨
ثانياً : الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات	٦١
القسم الخامس : الرقابة الداخلية	٦٢
القسم السادس : خلاصة موزانة الهيئة	٦٣

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

كـلمـة معالــي الرئيـــس

بسم الله الرحمن الرحيم

أتشرف بالتقديم لتقرير هيئة مكافحة الفساد لعام ٢٠١٤ الذي تواصل فيه الأداء الجاد والعمل الرشيد في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى الهيئة إلى إرسائها على أرض الواقع من حيث ترسيخ سياسات فعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه والكشف عن مواطنه وتهيئة بيئة نظيفة تساعد على احترام وتبني مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والحد من ظاهرة الواسطة والمحسوبية والاعتداء على المال العام وحقوق الغير أو ظاهرة التشهير بالمواطنين واغتيال شخصياتهم دون وجه حق وطمأنة المستثمرين وجذبهم.

لقد شهد عام ٢٠١٤ المصادقة على القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦ حيث اُعتبرت جرائم فساد كل من جرائم غسل الأموال والكسب غير المشروع، وعدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح، وكذلك عاقب بالحبس والغرامة كل من توافر لديه أدلة عن وجود فساد ولم يبلغ الجهات المختصة.

وانسجاماً مع المادة "٣٣" من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والمادة ٢٣ من قانون الهيئة تمّ إصدار نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وذويهم ووثيقي الصلة بهم.
كما تمّ إجراء دراسات وإعداد أوراق عمل ذات علاقة بطبيعة عمل الهيئة تخدم محور التوعية والوقاية من الفساد ، والجهود الوطنية لتعزيز النزاهة، إضافة إلى القيام بجولات ميدانية استهدفت تدقيق ومراجعة إجراءات عمل وقيود وسجلات عدة دوائر حكومية للتأكد من سلامة أدائها وانسجاماً مع التشريعات والأنظمة والتعليمات السارية.
كذلك تواصل عقد الورش التوعوية والدورات التدريبية وإلقاء المحاضرات لبيان مخاطر الفساد وآثاره السلبية اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً وسياسياً.

وقد لوحظ خلال عام ٢٠١٤ تراجع أعداد الشكاوى والإخبارات بنسبة لافتة حيث بلغ عددها خلاله ١١٥٥ شكوى بينما كان عددها خلال عام ٢٠١٣ ما مجموعه ١٨٠٨ شكوى وإخبار وهذا باعتقادنا يؤشر إما إلى تراجع في ممارسات الفساد أو فهم طبيعة عمل الهيئة والجوانب التي يغطيها قانونها.
كما حرصت الهيئة على مواصلة تعظيم نشاطها على الصُعد العربية والإقليمية والدولية والمشاركة بكل ما من شأنها رفد خبراتها وزيادة معارف كادرها واطلاعه على تجارب غيرنا من الدول والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة في مكافحة الفساد.

نأمل أن يفي هذا التقرير بالأغراض التي وضع من أجلها.

والله من وراء القصد

رئيس هيئة مكافحة الفساد
الأستاذ الدكتور عبد خرابشة

مقـــدمـــة

يتضمن هذا التقرير خلاصة أعمال الهيئة وأنشطتها المختلفة في عام ٢٠١٤. كما يأتي إعداده التزاماً بما جاء في المادتين (١٢/أ/١١) و (٥/أ/١٣) من قانون الهيئة رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ اللّتين نصتا على إعداد تقرير سنوي ورفعه إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة. ووضعه أيضاً في متناول الدارسين والباحثين والمواطنين لتعميم الفائدة على كل المهتمين بظاهرة الفساد ومكافحته.

يبين التقرير أبرز ما يتعلق بالهيئة من حيث التنظيم القانوني ونشأتها وعملها والرؤيا والرسالة والأهداف والصلاحيات الممنوحة لها، والهيكل التنظيمي والقوى البشرية العاملة فيها.

ويعرض التقرير أهم إنجازات الهيئة خلال عام ٢٠١٤ في مجالات التوعية والوقاية من الفساد وإنفاذ القانون والتعاون المحلي والعربي والإقليمي والدولي، كما يعكس جهود الهيئة في مجال بناء القدرات المؤسسية ونشاط الرقابة الداخلية إضافة إلى شموله خلاصة موازنة الهيئة.

ويبين أيضاً التعديلات التي طالت قانون مكافحة الفساد خلال عام ٢٠١٤، كما يتضمن ملخصاً للتعريف بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤، ويأتي تعديل القانون وإقرار النظام تمشياً مع أهداف ومحاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

الفصل الأول

التنظيم القانوني للهيئة

يتناول هذا الفصل :

١. تعريف الفساد وأسبابه.

٢. نشأة الهيئة وصلاحياتها.

٣. التعديلات على قانون الهيئة .

٤. نظام حماية المبلغين والشهود.

٥. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

الفصل الأول: التنظيم القانوني للهيئة

قبل أن نبدأ بشرح التنظيم القانوني لهيئة مكافحة الفساد يجب أن نشير أن ظاهرة مكافحة الفساد تعتبر ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. وقد حظيت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة باهتمام الحكومات والشعوب في معظم دول العالم. حيث يمثل الفساد إشكالية قديمة، منذ أن استخلف الله الإنسان على الأرض.

والفساد يتغير بتغير الأحداث وتسارعها ويتأثر بما يشهده العالم من توظيف المفسدين لما وصل إليه العلم من تقدم في كافة المجالات.

وللفساد أشكال كثيرة منها:

١. **الفساد الإداري:** وهو ما يتعلق بالانحراف الإداري والوظيفي أو التنظيمي عن تطبيق أحكام القانون. ومن أمثلته المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته خلافاً لمنظومة التشريعات والقوانين والضوابط الإدارية.

٢. **الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع.

٣. **الفساد السياسي:** هو الانحراف في النهج الإصلاحي السياسي للدولة وفقدان الديمقراطية وتفشي المحسوبية واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح خاصة ، ومن أنماطه فساد أعضاء المؤسسات السياسية في الدولة كالبرلمان والحكومة والنخب الحزبية وكبار المسؤولين.

وتتباين أسباب ارتكاب أفعال الفساد بشكل واضح أو طفيف من دولة إلى أخرى وهي أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية. وأياً كانت هذه الأسباب فإن للعنصر البشري الدور الأساسي فيها، ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

١. ضعف الوازع الديني.
٢. الفقر والجهل وانتشار الأمية والبطالة.
٣. ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة وعدم استقلاليتها.
٤. عدم أو إنخفاض مستوى الالتزام بقواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات سلوك الموظفين.
٥. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد.
٦. تدني رواتب الموظفين في القطاع العام وارتفاع مستوى تكاليف المعيشة.
٧. غياب التشريعات الفعالة التي تكافح الفساد والتي تفرض العقوبات على مرتكبيها.
٨. غياب الإرادة السياسية .
٩. ضعف كفاءة الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية التامة له.
١٠. انخفاض مستوى برامج الوقاية من الفساد أو غياب هذه البرامج وقلة الوعي الديمقراطي والوعي بحقوق المواطن.
١١. غياب الشفافية والوضوح، وعدم الإفصاح عن المعلومات والسجلات العامة والاستثمارات الحكومية والإيرادات العامة وطرق استخدامها.

نشـــأة الهيئـــــة

جاء إنشاء هيئة مكافحة الفساد كهيئة مستقلة تنفيذاً لتوجيهات ملكية سامية وانسجاماً مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها الأردن بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤، وتم إيداع صك التصديق عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ شباط ٢٠٠٥. وتلا ذلك صدور قانون الهيئة رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٦ الذي حدّد أهدافها ومهامها والأفعال التي بموجبه تعد فساداً.

عمـــل الهيئـــــة

هيئة مكافحة الفساد هي إحدى الجهات المسؤولة عن ملاحقة كل من يرتكب أياً من أفعال الفساد المجرمة وفقاً لأحكام القانون. كما أنها معنية أيضاً بالقيام بالجهود اللازمة لتجفيف منابع الفساد، وتوعية المواطنين بآثاره السلبية الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى صورة الأردن لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية؛ آخذين بعين الاعتبار أن جهود الهيئة في مجال الإصلاح والتحديث وتطوير مؤسسات الدولة تواجه العديد من المعيقات والتحديات لهذا الإصلاح وفي مقدمتها تفشي ظاهرتي الواسطة والمحسوبية.

الـــرؤيـــــــة

"نظام تشريعي وإداري وإعلامي فاعل وكفؤ يعزز مبادئ النزاهة الوطنية ويرسخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية"

الـــرسـالـــــة

"تطوير وتنفيذ سياسات فاعلة لترسيخ مبادئ النزاهة الوطنية من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، ووضع آليات عمل واستراتيجيات فاعلة قادرة على تجفيف منابع الفساد والحد من انتشاره في المجتمع بمشاركة وتعاون جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه"

الأهـــــــداف

حدد قانون الهيئة أهدافها بما يلي:

أ. وضع وتنفيذ سياسات فعّالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

ب. الكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي والإداري وكذلك الواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام .

ج. توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة.

د. مكافحة اغتيال الشخصية.

ه. التعاون في تقديم وطلب المساعدة القانونية الدولية حال توافر شروط تقديمها من خلال القنوات الرسمية .

صلاحيـــات الهيئـــة

تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية:

أ. التحري عن الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك.

ب. ملاحقة كل من يرتكب فعلاً من أفعال الفساد [٢] وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات السارية المفعول.

ج. إجراء التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناءً على إخبار يرد من أي جهة أو بناءً على شكوى من أحد المتضررين.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتبرت المادة (٥) من قانون الهيئة الأفعال التالية فساداً:

أ. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة (١٩٦٠) وتعديلاته، والتي تشمل الجرائم التالية:

١. الرشوة.
٢. الاختلاس.
٣. استثمار الوظيفة.
٤. إساءة استعمال السلطة.
٥. الإخلال بالواجبات الوظيفية.

ب. الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة (١٩٦٠) وتعديلاته، والتي تشمل الجرائم التالية:

١. التزوير واستعمال وثائق مزورة بجميع أنواعه.
٢. تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية.
٣. الجرائم المتعلقة بالنقدوالمسكوكات.
٤. المصدقات الكاذبة.
٥. انتحال الهوية.

ج. الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة (١٩٩٣) وتعديلاته، ومن ضمنها الجرائم التي تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للمملكة أو بالثقة العامة للاقتصاد الوطني أو العملة الوطنية أو الأسهم أو السندات أو الأوراق المالية المتداولة والجرائم الأخرى التي يكون محلها الأموال العامة.

د. جرائم غسل الأموال [٣].

ه. الكسب غير المشروع [٤].

و. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها [٥].

ز. كل فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

ح. قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً.

ط. جميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من المملكة والمتعلقة بأفعال الفساد.

وقد منحت المادة (١٦) من قانون الهيئة كل من رئيس وأعضاء مجلس هيئة مكافحة الفساد صفة الضابطة العدلية لغاية قيامهم بمهامهم وصلاحياتهم القانونية. ولهم وفقاً لهذه المادة منح هذه الصفة إلى أي موظف في الهيئة تقتضي طبيعة عمله الحصول على هذه الصفة التي تخولّه ممارسة جميع الصلاحيات الممنوحة لموظفي الضابطة العدلية وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

(٢)- تم تعديل هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٢٧٨).
(٣)- تم إضافة هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٢٧٨).
(٤)- تم إضافة هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٢٧٨).
(٥)- تم إضافة هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٢٧٨).

التعديلات على قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦

صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ ونشر في الجريدة الرسمية العدد رقم (٥٢٧٨) تاريخ ٢٠١٤/٤/١، وقد اشتملت التعديلات على ما يلي:

- تعديل المادة (٥) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإضافة كل من الفقرات (د، هـ، و) إليها بالنص التالي:

د. جرائم غسل الأموال

هـ. الكسب غير المشروع

و. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.

- تعديل المادة (٧) فقرة (ب) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (يخالف أحكام هذا القانون) والاستعاضة عنها بعبارة (يرتكب أياً من أفعال الفساد) بحيث يصبح نص المادة على النحو التالي:

ملاحقة كل من يرتكب أياً من أفعال الفساد وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات السارية المفعول.

- تعديل المادة (٧) فقرة (د) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وللمجلس إذا اقتضت الضرورة تمديد ذلك الموعد لمدة إضافية لا تتجاوز ثلاثة أشهر) بعد عبارة (ثلاثة أشهر) بحيث يصبح نص المادة على النحو التالي:

بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تلتزم الهيئة بإصدار قراراتها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر وللمجلس إذا اقتضت الضرورة تمديد ذلك الموعد لمدة إضافية لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء إجراءات التحقيق والتحري في الشكوى.

- تعديل المادة ٢١ من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (د) إليها بالنص التالي:

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من توافرت لديه أدلة عن وجود فساد ولم يقم بالإبلاغ عنها للهيئة أو للسلطات المختصة وتضاعف العقوبة إذا كان موظفاً عاماً.

نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم (٣)

صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤ والصادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٢٣) والمادة (٣٠) من قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦، وتم نشره على الصفحة ٣١٠٠ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٢٨٦ تاريخ ٢٠١٤/٥/١٥.

يهدف النظام إلى تنظيم الأمور المتعلقة بتوفير الحماية للمبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من خلال إنشاء وحدة خاصة في هيئة مكافحة الفساد مرتبطة برئيس الهيئة يوكل لها مهام توفير الحماية للأشخاص المشمولين بها، ولتوفير الحماية لكل من يساهم في تقديم معلومات بناءً على طلب أو من تلقاء نفسه تؤدي إلى الكشف عن أفعال الفساد أو تؤدي إلى الكشف عن المفسدين، ولتحفيز الجمهور بمن فيهم ضحايا الفساد على الإبلاغ عن أفعال الفساد ولتمكينهم من الشهادة أمام القضاء أو أي من الجهات ذات العلاقة في التحقيق في جرائم الفساد.

وتقوم الهيئة بموجب النظام ولمقاصد تحقيق وحدة الحماية لمهامها وصلاحياتها بتوفير الحماية الأمنية اللازمة للأشخاص المشمولين بها بالتعاون مع مديرية الأمن العام والجهات ذات العلاقة، ومتابعة شؤون الأشخاص المشمولين بالحماية لضمان أمنهم وسلامتهم وحمايتهم من أي تمييز أو إساءة في المعاملة، إضافة إلى تأمين حضور الأشخاص المشمولين بالحماية لجلسات المحاكمة والتحقيق بالتعاون مع مديرية الأمن العام.

وبموجب النظام يتم توفير الحماية القانونية ضد أي إجراء تعسفي بحق الأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية، وأي قرار إداري يغير من المركز القانوني أو الإداري للأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية أو ينتقص من حقوقهم أو يحرمهم منها، إضافة إلى أي إجراء يؤدي إلى الإساءة إلى معاملة الأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية أو الإساءة لمكانتهم أو لسمعتهم، وأي إجراء أو تدبير آخر سلبي يتخذ بحق الأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية طالما كان هذا الإجراء أو التدبير يتصل بدورهم في الإبلاغ عن أفعال فساد. ويصدر مجلس الهيئة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تستند الاستراتيجية على توفر الإرادة السياسية الجادة في المملكة الحريصة على تعزيز النزاهة الوطنية وتكريس مبادئها على المستويين الشخصي والمؤسسي ومكافحة الفساد، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وعدم اغتيال الشخصية، وإعمال مبدأ الشفافية والمساءلة، واستقلال القضاء، وعلى تفعيل المشاركة المجتمعية.

أهداف الاستراتيجية:

١. رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها .
٢. تعزيز الوقاية من الفساد .
٣. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد .
٤. تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة .
٥. كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها .
٦. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد .
٧. تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها .

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية خطة عمل مفصلة ركزت على إجراءات تنفيذية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تم فيها تحديد الجهات المعنية بتنفيذ كل من الأهداف الاستراتيجية السبعة ومؤشرات قياس الأداء لها.

شكل توضيحي رقم (١)

الهيكل التنظيمي

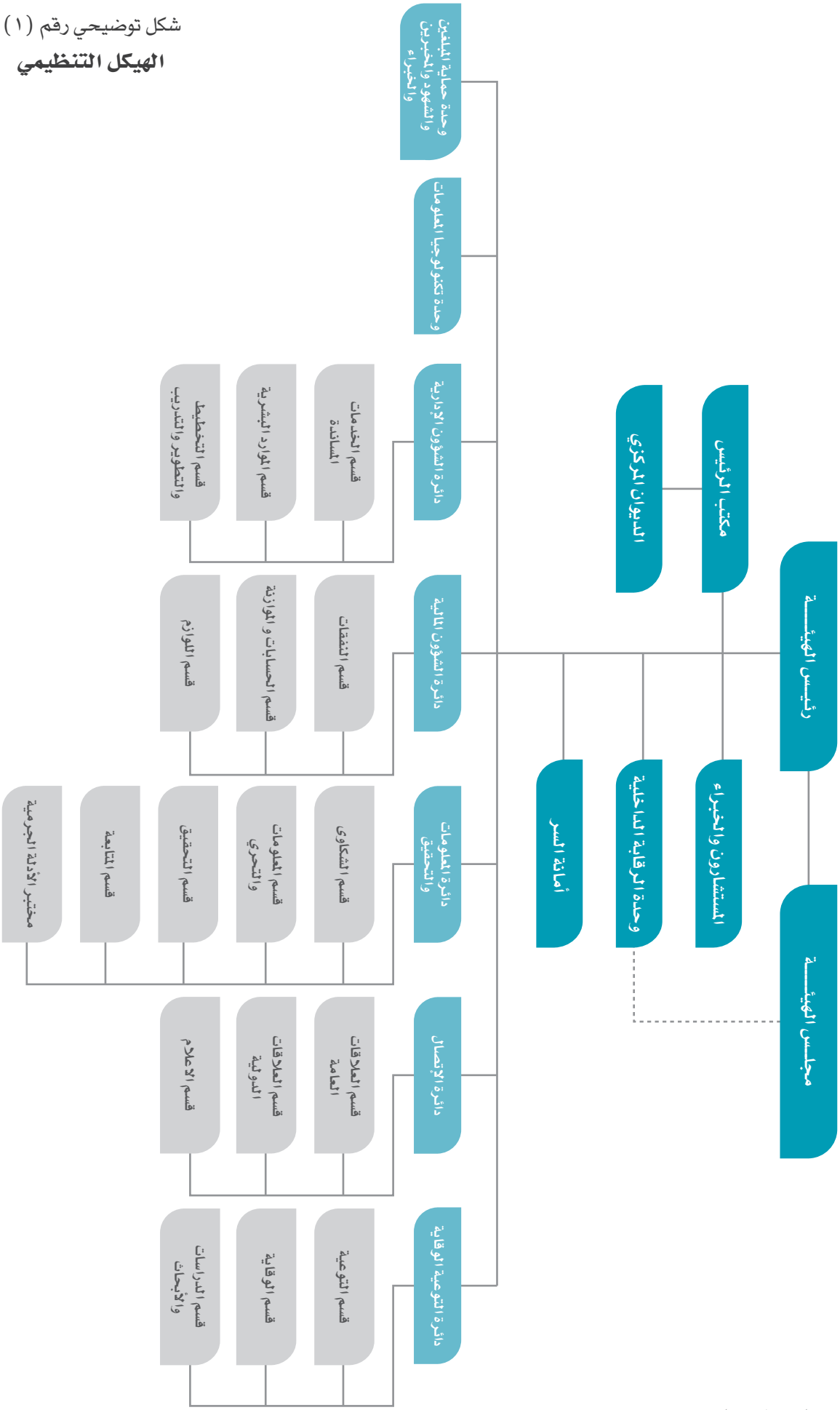

القوى البشرية العاملة في الهيئة

بلغ عدد العاملين في الهيئة (١٣٥) موظفاً إضافة إلى ٤٦ موظفاً منتدباً وذلك كما كان في كانون الأول ٢٠١٤، والجدول التالي يبين توزيع الموظفين على الدوائر المختلفة للعام ٢٠١٤:

جدول رقم (١)

توزيع الموظفين في دوائر الهيئة

الرقم	الدائرة/ الوحدة	العدد
١.	المستشارون والخبراء	١
٢.	مكتب الرئيس	١
٣.	الديوان المركزي	٣
٤.	وحدة الرقابة الداخلية	٤
٥.	دائرة التوعية والوقاية	١٠
٦.	دائرة الاتصال	٨
٧.	دائرة المعلومات والتحقيق	٤٣
٨.	دائرة الشؤون المالية	١٤
٩.	دائرة الشؤون الإدارية	٤٥
١٠.	وحدة تكنولوجيا المعلومات	٣
١١-	وحدة حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء	١
١٢-	عقود	٢
مجموع موظفي الهيئة		١٣٥
المنتدبون		٤٦
المجموع العام		١٨١

المملكة الأردنية الهاشمية
HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

قصور التشريعات يحمي الفاسدين

للشكاوي: 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

الفصل الثاني

الإنـــجـــــازات

يتناول هذا الفصل جهود وإنجازات الهيئة في مجالات عملها الأساسية وهي:

١. التوعية والوقاية .

٢. التجريم وإنفاذ القانون.

٣. التعاون الإقليمي والدولي.

٤. الإدارة وبناء القدرات المؤسسية.

٥. الرقابة الداخلية.

القسم الأول: التوعية والوقاية من الفساد

انطلاقاً من الإيمان المطلق بأهمية الوقاية من الفساد وإعمالاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧)، فإن الهيئة لا تألو جهداً في سبيل تفعيل دورها الوقائي من خلال مراجعة التشريعات الناظمة وإجراءات العمل للجهات المستهدفة وبيان أهم الثغرات الموجودة التي قد تتسبب بهدر المال العام أو إعاقة تقديم الخدمة بصور مناسبة للمواطنين.

تُعنى الهيئة في مجال الوقاية من الفساد بإجراء الدراسات والابحاث التي تبين مكامنه وطرق معالجته، وتوعية المواطنين بآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك العمل على تعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية، ونشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد من خلال الانفتاح على وسائل الاتصال المختلفة، ومراقبة إجراءات العمل المتبعة في الجهات المعنية للتأكد من سلامتها ومدى مراعاتها للتشريعات النافذة، ولإنجاح هذه الجهود، ركزت الهيئة في عملها على الجوانب التالية:

أولاً: الدراسات والأبحاث

تقوم الهيئة بإعداد وتنفيذ الدراسات والأبحاث التي تتعلق بمواضيع مكافحة الفساد والوقاية منه، ومن اهم الانشطة التي قامت بها الهيئة في هذا المجال ما يلي:

١. إعداد ورقة عمل بعنوان "الفرق بين القوانين المتعلقة بحق الحصول على المعلومة" في كل من (الأردن، تونس، اليمن، ومسودة مشروع قانون لدولة فلسطين)، والتي تم تقديمها في ورشة عمل خلال الفترة ما بين ٢٦-٢٠١٤/٤/٢٧ ضمت خبراء دوليين في مجال حق الحصول على المعلومات، وتضمنت ورقة العمل الفرق بين قوانين الدول المذكورة فيما يخص البنود التالية:

- الجهة المخولة بحق الحصول على المعلومات.
- آلية تعيين مجلس الادارة او المفوضين.
- مدة التعيين.
- جهة الطعن عند رفض طلب تقديم المعلومة.
- العقوبات.
- قوة القانون (من حيث إلغائه لأي حكم يتعارض وأحكام هذا القانون، او مراعاته لأحكام التشريعات النافذة).

٢. إعداد ورقة عمل بعنوان "الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة" والتي تم تقديمها في المؤتمر الذي انعقد في عمان بعنوان آليات الوقاية من الفساد وأبرز المهمات اللازمة لتفعيلها في سياق الاستراتيجية الأردنية، بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٧. وركزت هذه الورقة على جهود المملكة الأردنية الهاشمية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وتضمنت تقديم إيجاز عن المحاور التالية:

- التعديلات الدستورية التي من شأنها تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- هيئة مكافحة الفساد (نشأتها، اهدافها، صلاحياتها، وقانونها).
- دور الهيئة الوقائي خلال السنوات السابقة فيما يتعلق بالأبحاث والدراسات، وتوعية المجتمع بمختلف شرائحه بمخاطر الفساد، والاجراءات الميدانية التي تقوم بها الهيئة لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية بهدف دراسة اجراءات العمل المتبعة لديها ومدى انسجامها مع التشريعات النافذة.
- الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٣-٢٠١٧)، وخطة عمل تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- مشروع قانون الكسب غير المشروع.
- اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة.
- مدونة قواعد السلوك الوظيفي واخلاقيات الوظيفة العامة.

٣. إعداد مسودة التعليمات المتعلقة بطلبات الحماية للمبلغين والشهود والمخبرين والخبراء استناداً للفقرة (أ) من المادة (٥)، والمادة (١٣) من نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤.

٤. إعداد دراسة تحليلية لإحصائيات جرائم الفساد، اعتمدت على تحليل التقارير السنوية للهيئة للأعوام (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) بهدف معرفة التباين في عدد القضايا التي تعاملت معها دائرة المعلومات والتحقيق في هيئة مكافحة الفساد، ومن أهم التوصيات التي خلصت اليها الدراسة:

- قيام قسم التوعية بإعداد محاضرات وندوات وورش عمل متخصصة بجرائم هدر المال العام وبجرائم استثمار الوظيفة، من أجل رفع الوعي بمفهوم كل جرم وآلية الوقاية منه.
- إصدار نشرات توعوية (مقروءة، مسموعة، مرئية) تبين الآثار السلبية لجرم هدر المال العام وجرم استثمار الوظيفة.
- مراجعة التشريعات وإجراءات العمل التي لها علاقة (أو تشكل منفذاً) في المؤسسات العامة للحد من هاتين الظاهرتين.
- قيام قسم الوقاية بدراسة مراحل ارتكاب جرائم هدر المال العام واستثمار الوظيفة على أرض الواقع للوقوف على مكامن الخلل للحد منها.

٥. إعداد تقرير يحتوي على قراءة لمضامين خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة السابع عشر، والإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ التوجهات والمبادرات الملكية الواردة في الخطاب السامي، وقد تضمن الخطاب على التوجهات الملكية التالية والمتعلقة بتعزيز النزاهة والشفافية:

- تعزيز ثقافة التميز والشفافية والمساءلة.
- تطبيق توصيات الميثاق الوطني للنزاهة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.
- ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة جميع أشكال الفساد وتعزيز ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها.

٦. المشاركة بأعمال لجنة دراسة الإجراءات الوطنية على الاتفاقيات العربية بما فيها الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في وزارة الداخلية الأردنية بالعاصمة عمان بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ وبيان الإجراءات التي قامت بها المملكة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

٧. إعداد دراسة بعنوان "إقرارات الذمة المالية"، هدفت الدراسة إلى بيان أن مبدأ إقرار الذمة المالية لكبار الموظفين العموميين سواءً كان في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية بتقديم إقرارات الذمة المالية هو وزوجه وأولاده القصر قبل توليهم تلك المناصب حتى لا تُستغل الوظائف العامة للثراء غير المشروع. وهذا مبدأ معمول به في معظم دول العالم، كما وأن هذا المبدأ أقرته الدولة الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين، ومن أهم المحاور التي تناولتها الدراسة:

أ. اسباب اللجوء إلى مبدأ إقرار الذمة المالية.
ب. الجهات المعنية بتلقي إقرارات الذمة المالية.
ج. مستوى التشريع في إقرارات الذمة المالية ومستوياته.

ثانياً: الجانب الوقائي الميداني (تدقيق السجلات ومراجعة إجراءات العمل)

قامت الهيئة بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالتدقيق والمراجعة لإجراءات عمل وقيود وسجلات بعض الجهات المستهدفة بناءً على المعلومات المتوفرة لدى الهيئة وذلك من خلال زيارات ميدانية كما يلي:

١. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة إجراءات العمل المتبعة لدى دائرة الأراضي والمساحة والمتعلقة بموضوع الرهونات والحجوزات للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها اللجنة المكلفة بذلك ما يلي:

- استكمال الربط الإلكتروني الذي يتيح لكافة الجهات الحاجزة إمكانية الحجز الكترونياً.
- ضرورة قيام المحاكم بتحديد العقار المطلوب الحجز عليه وليس فقط تحديد قيمة الحجز، حيث أنه ومن الممكن عدم توفر عقار بقيمة المبلغ المحدد مما يؤدي إلى الحجز على كافة الأملاك.
- ضرورة قيام المحاكم بالحجز من خلال تزويد دائرة الأراضي بالأسماء الرباعية والأرقام الوطنية للأشخاص المطلوب الحجز عليهم وفك الحجز عنهم حتى تستطيع الدائرة تحديد الشخص المطلوب الحجز عليه بدقة.
- ضرورة قيام المحاكم بتوجيه خطابات إلى دائرة الأراضي بخصوص التحري عن الأملاك وذلك إذا كانت هناك دعاوى مقامة أو منظورة أمام الجهات القضائية تستدعي الحجز، وليس بناءً على أي استدعاء يصل إلى المحكمة.
- توحيد سير الإجراءات المتعلقة بموضوع الرهونات والحجوزات لدى كافة مديريات التسجيل، والتي تتضمن أربع خطوات رئيسية وهي (التوريد، التحويل، التسعير، التسجيل).

٢. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى المؤسسة العامة للغذاء والدواء للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها اللجنة المكلفة بذلك ما يلي:

- دراسة إمكانية وجود مكاتب لمؤسسة الغذاء والدواء في كافة محافظات المملكة.
- توحيد المرجعيات وذلك بأن تكون جهة واحده معنية بالرقابة على الغذاء وذلك من خلال انتداب الموظفين المؤهلين لإنجاز هذه المهام من الأمانة والبلديات إلى المؤسسة، بالإضافة إلى توحيد التشريعات المتعلقة بموضوع الغذاء.
- ضرورة بناء نظام ربط محوسب بين كافة الجهات الرقابية (التي تقوم بتحرير مخالفات) وبين وزارة العدل يتيح لهم الاطلاع على القرارات القضائية المتخذة بحق المخالفين.

٣. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، ومن أهم التوصيات التي خلصت اليها اللجنة المكلفة بذلك وتم مخاطبة المؤسسة بها هي ما يلي:

- تفعيل الدور الاستشاري لمؤسسة المواصفات والمقاييس من خلال تقديم الاستشارات الفنية للتجار للتخلص من حالات الخطأ (الجهل) التي قد تحدث عند التجار والتي تؤدي الى عدم مطابقة البضائع للمواصفات والمقاييس الأردنية.
- القيام بحملات توعوية للتجار والمستوردين من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس لتقديم المعلومات الضرورية والاستشارات اللازمة للتجار وخاصة الجدد منهم حول المواصفات القياسية والفنية التي يجب توافرها في السلع والمواد المراد الإتجار بها والمخالفات والعقوبات التي تلحق بالمخالفين.
- تغليظ العقوبات بحق التجار الذين لا يلتزمون بالتعهد الجمركي ويقومون بتصريف البضائع قبل الحصول على موافقات الجهات الرسمية المعنية بالرقابة على البضائع المستوردة وخاصة مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية.

٤. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، ومن اهم التوصيات التي خلصت اليها اللجنة المكلفة بذلك وتم مخاطبة الوزارة بها هي ما يلي:

- ضرورة قيام لجنة المعادلة بمخاطبة الجامعات الأجنبية للتأكد من صحة الشهادات الصادرة عنها قبل اتخاذ قرار المعادلة لتفادي عمليات التزوير.
- العمل على تشكيل لجان تحقيق بحق الموظفين المشتبه بارتكابهم تجاوزات، وتحويل اية مخالفات تنطوي على شبهات جزائية الى المحكمة المختصة وفقا لأحكام نظام الخدمة المدنية.

- اتخاذ ما يلزم من إجراءات بحق احد موظفي الوزارة نتيجة انقطاعه عن العمل ما يقارب الشهر دون عذر رسمي.
- ضرورة التقيد بالأسس المتعلقة بانتقاء واختيار المستشارين والملحقين الثقافيين في الخارج.
- إعادة النظر بموضوع إعادة معادلة شهادة احد اعضاء الهيئة التدريسية لإحدى الجامعات وتصويب الوضع.
- قيام الوزارة بالتعميم على كافة الجامعات بعدم قبول تسجيل اي طالب إلا بعد تقديم الوثائق الأصلية وخصوصا شهادة الثانوية العامة على أن تكون مصدقة أو معادلة حسب الأصول.
- التزام الوزارة بأحكام نظام الخدمة المدنية والتي تنص على اتخاذ العقوبات التأديبية بحق الموظف الذي يرتكب اية تجاوزات أو مخالفات حتى وإن تمت تبرئته من قبل المحكمة المختصة او لشموله بالعفو العام.

٥. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى هيئة اعتماد مؤسسة التعليم العالي للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، ومن اهم التوصيات التي خلصت اليها اللجنة المكلفة بذلك وتم مخاطبة هيئة الاعتماد بها هي ما يلي:

- الاستعانة بمختبر الأدلة الجرمية الموجود لدى هيئة مكافحة الفساد في حال وجود شكوك لدى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بقيام احدى الجامعات بالتلاعب في انظمتها المحوسبة بهدف إخفاء البيانات الحقيقية لأعداد الطلبة المسجلين لديها.
- التعميم على كافة الجامعات بتزويد هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بأسماء الطلبة الوافدين المسجلين لديها ليتسنى لهيئة الاعتماد التحقق من التزامهم بالدراسة المنتظمة وعدم مغادرتهم البلاد وذلك من خلال التنسيق مع إدارة الإقامة والحدود.
- إصدار قرار من مجلس التعليم العالي يؤكد على القرار السابق بوقف قبول الطلبة على البرامج المشتركة مع جامعات أجنبية مختلفة مثل جامعة اوهايو وجامعة فلوريدا التي تمت من خلال وسطاء حتى وان كانت الاتفاقيات سارية لغاية تاريخه، وذلك نظراً لكون الجامعات تضلل طلابها بهذه البرامج، حيث ان شهادة الطالب تعتمد فقط من الجامعة الأردنية وتحمل ختمها وتوقيع رئيسها ولا تحتوي على ختم الجامعة الاجنبية وانما يتم ارسال كتاب لاحق يفيد بان هذا البرنامج ينسجم مع الخطة الدراسية للجامعة الاجنبية.
- ضرورة التنسيق ما بين هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف التأكد والتحقق من عدم عمل أعضاء الهيئة التدريسية المعينين بدوام كامل في الجامعات لدى جهات حكومية أخرى (الازدواجية في العمل).
- إعداد تعليمات أو أسس لاختيار أعضاء لجان الاعتماد العام والخاص واللجان التي تكلف بوضع معايير الاعتماد الخاص لبرنامج البكالوريوس ومعايير الاعتماد العام لبرنامج الدبلوم المتوسط واللجان التي تكلف بزيارات ميدانية الى مؤسسات التعليم العالي للتأكد من توافر شروط الاعتماد العام أو الخاص، بحيث تكفل هذه التعليمات أو الأسس الشفافية وعدم تضارب المصالح.
- إحالة أية مخالفات ترتكب من قبل الجامعات وتنطوي على شبهات فساد او جرائم جزائية إلى هيئة مكافحة الفساد أو المدعي العام المختص.

٦. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى صندوق التنمية والتشغيل للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، وقد اوصت اللجنة المشكلة بإحالة تقريرها مع كافة المرفقات الى المحقق المعني لإجراء المقتضى القانوني، فقد تبين اثناء التدقيق وجود العديد من المخالفات المرتكبة لنظام اللوازم المعتمد بالإضافة الى اساءة لاستخدام السلطة واستغلال للوظيفة العامة.

٧. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى مؤسسة الاقراض الزراعي للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، وقد اوصت اللجنة المشكلة بضرورة تعيين محاسبين في فرع المؤسسة / محافظة العقبة، وذلك نظراً لقيام موظف واحد في قسم المحاسبة/ فرع الإقراض الزراعي لمحافظة العقبة بكافة المهام المالية.

٨. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى صندوق المعونة الوطنية للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها اللجنة المكلفة بذلك ما يلي:

- البحث عن آلية جديدة لتسليم المنتفعين مستحقاتهم من المعونة بدلا من شركة البريد الأردني.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة طبية مركزية تابعة لصندوق المعونة الوطنية لغايات تحديد نسبة عجز المنتفعين.
- العمل على أرشفة وفهرسة الملفات الخاصة بالمعونات المالية الطارئة.
- التأكيد على لجان التحقيق والتدقيق المشكلة من قبل الصندوق بإحالة المخالفات والتجاوزات التي تنطوي على جرائم جزائية إلى المدعي العام أو المحكمة المختصة.

- إعداد أسس وضوابط لعملية صرف المعونات المالية الفورية.
- الطلب من المنتفعين إحضار وثيقة تفيد بعدم تقاضيهم لأية مخصصات مالية من صندوق الشهداء التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٩. تدقيق القيود والسجلات ومراجعة اجراءات العمل المتبعة لدى أمانة عمان الكبرى/ دائرة الاستملاك للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة، ومن اهم التوصيات التي خلصت اليها اللجنة المكلفة بذلك ما يلي:

- ضم التقرير إلى الملف التحقيقي موضوع الإخبار والمنظور لدى قسم الأمن العام المنتدب لدى الهيئة.
- ضرورة التزام أمانة عمان بتسليم الشيكات لمستحقيها او المحاميين الموكلين من قبلهم وعدم تسليمها لموظفي الأمانة او الاشخاص الذين تربطهم علاقة بأصحاب هذه الشيكات.

١٠. اعداد تقرير يتضمن ملخص يحتوي على أهم القضايا الواردة في تقرير ديوان المحاسبة حول وزارة الشؤون البلدية والبلديات التابعة لها، بالإضافة الى المخالفات المتكررة في البلديات والتي تم استخلاصها من خلال الأعمال التي قامت بها الهيئة خلال الأعوام من (٢٠٠٨ – ٢٠١٣)، ومن اهم هذه المخالفات المتكررة:

- اصدار رخص مهن مخالفة للتعليمات والشروط الخاصة برخص المهن والصادرة بموجب الفقرة (ج) من المادة (٤) من قانون رخص المهن وتعديلاته رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٩.
- تعيين وترفيع وتعديل أوضاع الموظفين في كثير من البلديات بقرار من المجلس البلدي دون وجود تنسيبات فعلية للجنة شؤون الموظفين خلافاً لأحكام المادة (٢٤) من نظام موظفي البلديات.
- عدم التزام العديد من البلديات بجداول التشكيلات في التعيين أو في التكليف.
- عدم التزام بعض موظفي البلديات ومناطقها بالدوام الرسمي وبالأحكام الناظمة للمغادرات والإجازات المنصوص عليها في نظام موظفي البلديات.
- عدم تقيد معظم البلديات بأحكام نظام لوازم وأشغال البلديات (إدخال لوازم دون أن يتم استلامها، يتم صرف اللوازم دون وجود نماذج طلبات صرف لوازم معدة لهذه الغاية، تجزئة اللوازم، ...الخ) .

١١. التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية بخصوص معلومات تفيد بوجود مخالفات مالية وإدارية في بلدية باب عمان قضاء المصطبة في محافظة جرش، ومتابعة الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة بخصوص التوصيات التي خلص اليها فريق التفتيش المشكل من قبل معالي وزير الشؤون البلدية لهذه الغاية.

١٢. التنسيق مع وزارة الزراعة بخصوص معلومات تفيد بوجود مخالفات مالية وإدارية في المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، ومن اهمها:

- مشروع الزراعة الحافظة.
- الدورات التدريبية التي عقدت بدعم من منظمة الفاو.
- الدورات التدريبية التي عقدت بدعم من جايكا (المنظمة اليابانية للتعاون الدولي).
- التعيينات على مشروع النظم الإيكولوجية وسبل العيش في البادية الأردنية.

١٣. التنسيق مع وزارة العمل بخصوص تصويب اوضاع العمالة الوافدة المخالفة لقانون العمل، حيث تم الزام الوزارة بالحصول على الرسوم المترتبة والبالغ قدرها (٢٠٠٠ دينار) عن كل عامل مخالف، علماً بأنه كان يتم إخلاء سبيل بعض العمالة الوافدة المخالفة دون استيفاء الرسوم المترتبة عليهم نتيجة الواسطة.

١٤. التنسيق مع دائرة الاحصاءات العامة بخصوص العطاء المتعلق بأجهزة وبرمجيات التعداد العام للسكان والمساكن، فقد تم وضع شروط ومواصفات العطاء من قبل احدى الشركات قبل طرحه، ومن ثم تقدمت هذه الشركة للعطاء، وبناءً على ما ذكر تم اعادة طرح العطاء مرة اخرى.

١٥. مخاطبة وزارة العمل ووزارة التخطيط لاتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة بشأن الوثائق المزورة المتعلقة باستقدام عمال بنغاليين.

ثالثاً: التوعية

تعمل الهيئة من خلال التعاون مع المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني على إيجاد بيئة مجتمعية تنبذ الفساد والمفسدين من خلال بيان الأثر السلبي للفساد على جهود التنمية الشاملة، وتوعية المواطنين بضرورة العمل على اجتثاثه من المجتمع وتجفيف منابعه.

ولتحقيق ذلك تقوم الهيئة بتنفيذ ورش عمل وحملات توعية وتثقيف تهدف إلى ما يلي:

- ترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد وبيان آثار الفساد على مختلف مظاهر الحياة.
- توعية كبار الموظفين في الوزارات والمؤسسات العامة.
- استثمار الخطب والدروس الدينية في المساجد وفي المراكز الثقافية الإسلامية والكنائس لنبذ ظاهرة الفساد لتعزيز القيم الدينية والأخلاقية التي تنبذ الفساد والمفسدين لدى المواطنين.
- التواصل مع الشباب بهدف توعيتهم بمخاطر الفساد على الفرد والمجتمع.
- استثمار وسائل الاعلام المختلفة لتعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية ونشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد .

ومن نشاطات الهيئة في هذا المجال المحاضرات والنشاطات التوعوية التالية:

- بتاريخ ٢٠١٤/١/٧: ورشة عمل بعنوان (دور التوعية الدينية في تعزيز قيم النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد) في العاصمة عمان حضرها عدد كبير من الوعاظ والواعظات في وزارة الاوقاف.
- بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥: لقاء حواري حول مكافحة الفساد وآلية عملها في جمعية نشامى ملكا الخيرية في محافظة الزرقاء حضرها ممثلو المجتمع المحلي في المحافظة.
- بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩: محاضرة توعوية حول الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في البلديات حضرها مجموعة من أعضاء المجلس البلدي في محافظة الكرك.
- بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠: محاضرة توعوية حول (دور هيئة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وأخلاقيات العمل) تم عقدها في جامعة فيلادلفيا لعدد من طلاب وطالبات وأعضاء الهيئة التدريسية.
- بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠: المشاركة في البرنامج التلفزيوني التوعوي (اسألوا أهل الذكر) حول منظومة النزاهة الوطنية على شاشة التلفزيون الأردني.
- بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩: محاضرة توعوية بعنوان (دور هيئة مكافحة الفساد في تعزيز النزاهة والشفافية وأخلاقيات العمل) حضرها عدد من الضباط في أكاديمية الشرطة الملكية/ مديرية الأمن العام.
- بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩: ورشة عمل توعوية حول (دور الشباب في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد) في العاصمة عمان لرؤساء وأعضاء المراكز الشبابية لإقليمي الشمال والعاصمة.
- بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٦: محاضرة توعوية بعنوان (استراتيجية هيئة مكافحة الفساد في التعامل مع القضايا) حضرها مجموعة من ضباط أكاديمية الشرطة الملكية/ مديرية الأمن العام.
- إلقاء ست محاضرات توعوية في مدارس المملكة (الحكومية والخاصة) حضرها عدد كبير من الطلاب والطالبات واعضاء الهيئة التدريسية هدفت إلى التعريف بمهام الهيئة، أهدافها، آلية عملها، وتوعية الطلبة بأشكال الفساد وآثاره السلبية، وذلك خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (٢٠١٣ - ٢٠١٤).
- بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٧: محاضرة توعوية بعنوان (الفساد وآثاره على التنمية وجهود الأردن في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته) في غرفة تجارة مأدبا حضرها كبار موظفي المؤسسات الرسمية في محافظة مأدبا.
- بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٤: ندوة حول (دور هيئة مكافحة الفساد في المساعدة على استرداد الأموال المنهوبة) في جامعة الشرق الأوسط لعدد كبير من طلاب وطالبات واعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة.
- عقد محاضرتين توعويتين في مركز شابات ناعور حول (مكافحة الفساد والمحافظة على المال العام) حضرها مجموعة من الطالبات المشاركات والمنتسبات في هذا المركز الشبابي (المحاضرة الاولى بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٣ والمحاضرة الثانية بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤).

- خلال الفترة ما بين ٦/٢٣ – ٢٠١٤/٦/٢٥: عقد ورشتي عمل توعويتين ضمن مشروع تفعيل دور المرأة القيادية في تعزيز قيم النزاهة الوطنية مع تحالف رشيد. وكانت الورشة الأولى حول (دور المرأة في تعزيز النزاهة في القطاع العام) والورشة الثانية حول (دور المرأة القيادية في تعزيز النزاهة في القطاع الأكاديمي) في العاصمة عمان بحضور ممثلات عن النساء العاملات في القطاعين العام والأكاديمي.
- بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٧: محاضرة توعوية بعنوان (مكافحة الفساد المالي والإداري) في ديوان المحاسبة لعدد كبير من موظفي القطاع العام.
- بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢: استضافة وفد من نقابة الأطباء الاردنيين لتعريفهم بأهداف الهيئة ومهامها.
- بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧: حلقة نقاشية حول دور المرأة في تعزيز النزاهة في القطاع الخاص في العاصمة عمان حضرها ممثلات عن القطاع النسائي العاملات في القطاع الخاص.
- بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٨: شاركت الهيئة في الندوة الحوارية التي نظمتها المبادرة الأردنية (زمزم) حول الجهود التي تقوم بها الهيئة في الحد من قضايا الفساد واستراتيجيتها المستقبلية حضرها أعضاء المبادرة الأردنية (زمزم) في المقر الخاص بالمبادرة.
- بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٨: محاضرة توعوية لمجموعة من أعضاء جمعية أصدقاء الشرطة حول آلية عمل الهيئة واختصاصاتها في العاصمة عمان.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١: شاركت الهيئة في الاجتماع الذي عقدته لجنة النزاهة والشفافية وتقصي الحقائق في مجلس النواب حول قضية التهرب الضريبي في الأردن.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/٥: محاضرة توعوية حول (استراتيجية هيئة مكافحة الفساد في التعامل مع قضايا الفساد) ضمن برنامج دورة الإدارة الشُرطية العليا للضباط المشاركين في دورة القيادات الإدارية العليا/ أكاديمية الشرطة الملكية.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨: رعاية المؤتمر العلمي الثالث بعنوان (الحاكمية والفساد الإداري والمالي) والذي نظمته كلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون الوطنية حضره عدد كبير من الفعاليات الرسمية والشعبية.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩: محاضرة توعوية بعنوان (الحوكمة ومكافحة الفساد) في معهد الإدارة العامة فرع إقليم الشمال/ جامعة اليرموك لكبار مدراء الدوائر الحكومية في إقليم الشمال.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠: محاضرة توعوية حول أبرز المخالفات والعقبات التي تواجه عمل البلديات حضرها مجموعة من رؤساء واعضاء المجالس البلدية في إقليم الشمال.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٣: محاضرة توعوية حول الجهود الوطنية لمكافحة الفساد حضرها الضباط المشاركون ضمن دورات الدفاع الوطني والحرب/ كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٣: لقاء مع الأمناء العامين للأحزاب وممثليهم بحضور وزير الشؤون السياسية والبرلمانية حول آلية عمل الهيئة ومتابعتها لشكاوى المواطنين وعدد من القضايا التي تم إحالتها للقضاء حضرها عدد من الأمناء العامين للأحزاب في مقر وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في العاصمة عمان.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٤: شاركت الهيئة بالتعاون مع برنامج حوارات في الحلقة الحوارية بعنوان (دور الآليات القانونية وهيئة مكافحة الفساد في الرقابة على أعمال الحكومة) ضمن مشروع مناظرة الديمقراطية الاجتماعية على موقع مناظرة على الانترنت.
- بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٧: ورشة عمل توعوية حول أبرز المخالفات والعقبات التي تواجه عمل البلديات بحضور العديد من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية في إقليم الوسط في العاصمة عمان.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣: محاضرة توعوية حول الحوكمة ومكافحة الفساد في معهد الإدارة العامة في إقليم الجنوب حضرها كبار مدراء الدوائر الحكومية في محافظة الكرك.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣: شاركت الهيئة في برنامج نبض البلد على قناة رؤيا الفضائية والحديث عن تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٥: شاركت الهيئة في برنامج ستون دقيقة على شاشة التلفزيون الاردني والحديث عن تقدم الأردن على مؤشر مدركات الفساد.

- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩: شاركت الهيئة في الندوة التوعوية حول مدونات السلوك الوظيفي في جامعة الطفيلة التقنية لعدد كبير من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩: أقامت الهيئة احتفالاً باليوم الدولي لمكافحة الفساد.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠: شاركت الهيئة في برنامج يوم جديد على شاشة التلفزيون الأردني للحديث عن اليوم العالمي لمكافحة الفساد.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١١: عقد ورشة عمل توعوية حول أبرز المخالفات والعقبات التي تواجه عمل البلديات/ بلديات إقليم الجنوب حضرها مجموعه من رؤساء واعضاء المجالس البلدية في إقليم الجنوب.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٣: عقد جلسة حوارية بعنوان (الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد واقع وطموح) بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز الشفافية الأردني في العاصمة عمان، لعدد من القيادات الحكومية وعدد من ممثلي مجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩: شاركت الهيئة في الحلقة النقاشية الرابعة ضمن مشروع تعزيز دور المرأة القيادية في نشر قيم النزاهة، وكان محور الحلقة النقاشية حول إنشاء شبكة المرأة لتعزيز النزاهة في الأردن بحضور لافت من المشاركات.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩: شاركت الهيئة في الحلقة النقاشية الرابعة ضمن مشروع تعزيز دور المرأة القيادية في نشر قيم النزاهة، وكان محور الحلقة النقاشية حول إنشاء شبكة المرأة لتعزيز النزاهة في الاردن بحضور العديد من المشاركات.

نشاطات أخرى تم إنجازها في مجال التوعية :

- نشررسائل توعوية عبر شاشة التلفزيون الاردني.
- تغذية الموقع الإلكتروني للهيئة وتزويده بالأخبار باللغتين العربية والانجليزية.
- إطلاق الصفحة الخاصة بالهيئة على الموسوعة العالمية "ويكيبيديا" باللغتين العربية والإنجليزية.
- تغذية صفحتي الفيس بوك وتويتر الخاصتين بالهيئة بالأخبار والنشاطات والتفاعل مع تعليقات واسئلة المواطنين .

رابعاً: اليوم الدولي لمكافحة الفساد

تحت شعار "**نعم للنزاهة ... لا للفساد**" شاركت هيئة مكافحة الفساد دول العالم في احتفالها باليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، وفقاً للقرار رقم (٤/٥٨) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣١ تشرين الأول لعام ٢٠٠٣ بهدف إذكاء الوعي بمشكلة الفساد وبدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مكافحته ومنعه. حضر الاحتفال ما يزيد عن ال ١٠٠ شخص يمثلون القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والإعلام.

من احتفال اليوم الدولي لمكافحة الفساد

رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي سميح بينو أكد في كلمة ألقاها خلال الاحتفال وقوف الأردن الى جانب المجتمع الدولي في مواصلة الحرب على الفساد لتجفيف منابعه والحد من مخاطره، وتعظيم الجهود الوطنية الأردنية لتعزيز مسيرة الإصلاح الشامل؛ وأضاف أن قانون الهيئة الذي صدر عام ٢٠٠٦ جاء ليترجم بعض أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد الى واقع، ثم تدخل المشرع في هذا القانون بالتعديل ليقترب أكثر من أحكام الاتفاقية وخصوصاً في حماية الشهود والمبلغين والخبراء وذويهم في قضايا الفساد وعدم سقوط دعاوى الأموال المتحصلة من الفساد وجرائمه بالتقادم، وإضافة جرائم غسل الأموال والكسب غير المشروع والامتناع عن إشهار الذمة المالية لأي مسؤول يتسلم مناصب في الدولة. وأضاف أننا نتطلع إلى اليوم الذي ينجز فيه قانون النزاهة الوطنية الذي سيحدد أدوار ومهام كل قطاع من قطاعات الدولة ويرسم سبل تحقيق مرتكزات النزاهة الوطنية لدى السلطات الثلاث ولدى القطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

تخلل الاحتفال عرض فيلم قصير عن الهيئة بشكل عام مع التركيز على قسم الشكاوى ومختبر الأدلة الجرمية اللّذين تم استحداثهما خلال العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

المملكة الأردنية الهاشمية
HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

سكوتك يزيد الفاسدين جشعاً

للشكاوي: 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

القسم الثاني: إنفاذ القانون

تمارس دائرة المعلومات والتحقيق مهامها من خلال كادر محققيها التحقيق في كافة القضايا التي تحال إليها، وتستند الدائرة في مجال عملها على الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦، الذي يمنح محققي الدائرة صفة الضابطة العدلية سنداً لأحكام المادة (١٦) ليتمكنوا من أداء المهام الرئيسية الموكلة إليهم والمتمثلة في التحري عن الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بها ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى تلقي الإخبارات والشكاوى المحالة إليها وملاحقة كل من يخالف أحكام القانون، وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف رواتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية.

وتتعاون الدائرة مع الجهات المختصة لمتابعة القضايا المنظورة لديها ولدى الهيئة في آن واحد، منها على سبيل المثال: اللجنة المشتركة مع ديوان المحاسبة والتي تنعقد بصورة دورية، ويتم مناقشة القضايا المنظورة لدى الهيئة ولدى الديوان في آن واحد حيث يتم الاتفاق على متابعة هذه القضايا إما لدى ديوان المحاسبة أو لدى الهيئة بحسب واقع الحال.

وللهيئة أثناء التحقيق في أي قضية فساد أن تكلف أياً من الأشخاص أو الشركات أو الجهات المتخصصة للقيام بأعمال التدقيق الفني والمالي والإداري على أي من الأشخاص أو الهيئات أو الوزارات أو المؤسسات أو النقابات أو الجمعيات أو الشركات التي تخضع لرقابتها للتحقق من صحة بياناتها المالية وقيودها وحساباتها وجميع تصرفاتها المالية سنداً لأحكام نص المادة (١٧/ ج) من القانون، كما للهيئة أيضاً صلاحية إنشاء حساب أمانات لدى البنك المركزي يسمى (حساب أمانات التسويات والمصالحات) يخصص لحفظ الأموال والمنافع المتحصلة عن أفعال الفساد والتي تم استردادها أو الحجز عليها لحين تسليمها لمستحقيها عملاً بأحكام نص المادة (٢٩) [٦] من قانون هيئة مكافحة الفساد.

ولمجلس الهيئة صلاحية المساهمة في استرداد الأموال المتحصلة [٧] من أفعال الفساد سواءً كانت الأموال داخل المملكة أو خارجها وتسليمها لمستحقيها سنداً لأحكام المادة (١١/ ب) [٨] من قانون الهيئة.

وحتى تقوم الهيئة بمهامها المذكورة أعلاه فقد كفل المشرع تقديم الحماية اللازمة للشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من أي اعتداءٍ أو انتقام أو ترهيب محتمل سنداً لأحكام نص المواد (٢٣ – ٢٥) [٩] من قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته.

شكل توضيحي رقم (٢)

أقسام دائرة المعلومات والتحقيق

(٦)- تم إضافة هذه المادة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٥١٥١).
(٧)- هناك عدد من القضايا تم إجراء مصالحات بشأنها حسب نص المادة (٩) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته، الذي خول النائب العام اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص بعد موافقة اللجنة القضائية، وكان لهيئة مكافحة الفساد دور فاعل في القضايا المتعلقة بالشركات المساهمة العامة حيث تم إعادة مساهمات مالية لمساهمين في هذه الشركات وتم إجراء تسويات مالية ما بين المساهمين وإدارات هذه الشركات نتيجة للتحقيقات التي أجرتها الهيئة.
(٨)- تم إضافة هذه الفقرة بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٥١٥١).
(٩)- تم اضافة هذه المواد بموجب القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٥١٥١).

أولاً: الشكاوى / الإخبارات

يقوم قسم الشكاوى لدى الهيئة باستقبال الشكاوى من خلال: الحضور الشخصي، الهاتف الأرضي، الخلوي، البريد الإلكتروني العادي، مواقع التواصل الاجتماعي، الصحف والمواقع الاخبارية، الفاكس، مكتب الرئيس وأعضاء المجلس، مؤسسات رسمية أخرى أو أي وسيلة أخرى.

ويباشر قسم الشكاوى اجراءات عمله على النحو التالي:

١. استلام الشكوى من قبل الموظف الإداري وتحويلها إلى رئيس القسم.

٢. يتم دراسة الشكوى من قبل رئيس القسم وفرزها الى نوعين:

- شكاوى لا يتم تسجيلها بتاتا ويتم التوصية بشأنها الى رئيس الهيئة مباشرة من قبل رئيس القسم وذلك لعدم وجود شبهة فساد أو عدم اختصاص.
- شكاوى يتم تسجيلها ويتم تحويلها الى المحققين لدراستها وابداء الرأي القانوني بخصوصها.

٣. إبداء الرأي القانوني من قبل المحقق واعادة الشكوى الى رئيس القسم لإبداء الرأي القانوني والتنسيب الملائم.

٤. يتم تحويلها من قبل رئيس القسم لتسجيل البيانات والتنسيب الخاص لكل من المحقق ورئيس القسم.

٥. يتم تحويل الشكوى مع تنسيب كل من المحقق ورئيس القسم لمكتب الرئيس.

٦. بعد قرار الرئيس على الشكوى يتم ارجاعها للقسم ويتم تثبيت قرار الرئيس على السجل الخاص ومن ثم تنفيذ قرار الرئيس.

ويبين الجدول التالي توزيع القضايا التي نظرها قسم الشكاوي خلال عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٢)

توزيع الشكاوى حسب الجهة المعنية

الشهـــر	العـــدد	الشكاوى المحفوظة	الشكاوى المنظورة لدى القسم ولا زالت قيد الدراسة والمتابعة	الشكاوي المحولة الى دائرة المعلومات والتحقيق والزملاء المنتدبين من الدوائر الحكومية	الشكاوى التي حولت الى الامن العام المنتدب	الشكاوي التي ضمها لقضايا منظوره لدى الادعاء العام المنتدب	الشكاوي التي تم ضمها لقضايا سابقة	الشكاوى التي حولت للجهات ذات الاختصاص
كانون ثاني	٨٥	٤١	١٤	١١	٦	١	-	١٢
شباط	١٣٣	٦٠	٢٩	١١	٧	-	٦	٢٠
آذار	١١٧	٤٤	٤٦	٦	٣	-	١	١٧
نيسان	١٠١	٣٨	٣٣	٧	٢	-	١	٢٠
أيار	١٢٣	٤٩	٢١	١٦	١١	١	١	٢٤
حزيران	٧٩	٢٧	١٩	١٢	٥	-	-	١٦
تموز	٧١	١٩	١٢	١٥	٥	-	١	١٩
آب	٧٥	١٥	٢٤	١٧	٧	-	٢	١٠
أيلول	١١٨	٣٠	٤٣	٢٣	٦	-	٤	١٢
تشرين أول	٨٥	١٥	٢٤	٣٠	٤	١	-	١١
تشرين ثاني	٧٢	٩	٢٥	١٨	٧	-	٢	١١
كانون اول	٩٦	١٩	٢٤	٣٠	٩	-	٢	١٢
المجموع	١١٥٥	٣٦٦	٣١٤	١٩٦	٧٢	٣	٢٠	١٨٤

ثانياً: المعلومات (التحري) والتحقيق

تتم مرحلة جمع المعلومات (التحري) والتحقيق من خلال محققي الهيئة ومحققي الأمن العام المنتدبين وبالتعاون مع مختبر الأدلة الجرمية إذا دعت الحاجة لذلك على النحو التالي:

أ. محققو الهيئة:

بعد الانتهاء من مرحلة تلقي الشكاوى والإخبارات وتسجيل القضية يتم الانتقال إلى مرحلة جمع المعلومات (التحري) والتحقيق، حيث يتم إتباع الإجراءات التحقيقية اللازمة ليتم بعد ذلك إعداد التوصية النهائية من قبل المحقق بعد الانتهاء من مرحلة التحري والتحقيق وعرضها بعد ذلك على رئيس القسم المعني ومدير دائرة المعلومات والتحقيق لإبداء الرأي القانوني حول توصية المحقق، ثم يقوم رئيس الهيئة بعرض ملف القضية على مجلس الهيئة لاتخاذ القرار اللازم إما بتحويلها إلى المدعي العام المختص أو حفظها.

١. وقد بلغ عدد القضايا التي سجلت لدى دائرة المعلومات والتحقيق خلال عام ٢٠١٤ (١٥١) قضية تم بمقتضاها اتخاذ الإجراءات القانونية التالية:

أ. إحالة (١٧) ملفاً تحقيقياً إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة.

ب. القضايا التي لا زالت قيد التحقيق بلغ عددها (٨٣) ملف تحقيقي.

ج. عدد الملفات التحقيقية التي تم حفظها عام ٢٠١٤ هو (٥١) ملفاً وذلك لعدم وجود شبهة فساد فيها أو لشمولها بقانون العفو العام.

٢. تم إحالة (٣٦) ملفاً تحقيقياً إلى المدعي العام المنتدب كان قد تم تسجيلها خلال أعوام سابقة تم الفصل فيها عام ٢٠١٤.

٣. بلغ عدد القضايا التي لا زالت قيد التحقيق من أعوام سابقة (٧٢) ملفاً تحقيقياً.

٤. تم تسجيل (٨٢) ملف تحري خلال عام ٢٠١٤ حفظ منها (٤٦) ملفاً وذلك لعدم وجود شبهة فساد أو لأنها تم النظر فيها من قبل، ولا زال قيد النظر (٣٦) ملفاً.

ويبين الجدول التالي توزيع القضايا لعام ٢٠١٤ على أساس القطاع المعني والتهم المنسب بها.

جدول رقم (٣)
توزيع القضايا على أساس القطاع المعني والتهم المنسب بها

الرقم	التهمـــة	الجهة صاحبة العلاقة			المجموع
		قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	
١.	إساءة استعمال السلطة	١٨	٢	-	٢٠
٢.	الإخلال بواجبات الوظيفة	٤	-	-	٤
٣.	المساس بالمال العام	٣٤	١٧	٣	٥٤
٤.	استثمار الوظيفة	١٢	٤	-	١٦
٥.	التزوير	١٦	٧	٨	٣١
٦.	الواسطة والمحسوبية	٢	١	-	٣
٧.	الاحتيال	-	-	٣	٣
٨.	الاختلاس	٥	٢	١	٨
٩.	سرقة	١	-	-	١
١٠.	مصدقة كاذبة	٥	-	-	٥
١١.	رشوة	٥	-	-	٥
١٢.	الغش في نوع البضاعة	-	-	-	-
١٣.	غسل الأموال	-	١	-	١
المجموع		١٠٢	٣٤	١٥	١٥١

أبرز القضايا التي تم التحقيق فيها عام ٢٠١٤ والمحالة إلى الادعاء العام:

١- قضايا القطاع الخاص:

١. إحالة إحدى شركات التأمين إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لقيام مجلس إدارتها ومدراءها المتعاقبين باتخاذ قرارات مالية وإدارية أدت بمجملها إلى إلحاق الضرر المالي بالشركة. وقد صدر قرار بتصفية الشركة ووقفها عن التداول وممارسة أعمال التأمين.

٢. إحالة إحدى شركات الإسكان إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة، حيث وردت للهيئة شكوى من مواطن سعودي الجنسية مفادها أنه يملك كامل حصص الشركة المسجلة لدى مراقب عام الشركات والتي جرى التنازل عنها حيث تبين أن التنازل والبيع الذي تم على حصص المشتكي تم بموجب وكالة خاصة مزورة لا أصل لها ولم تصدر عن كاتب عدل شمال عمان وجرى استعمالها أمام مراقبة الشركات وتم إحالة ملف القضية إلى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد.

٣. إحالة إحدى الشركات الخاصة إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة، لقيام مؤسسة تعاونية بتنظيم كتب تأييد ذمة مالية مستحقة عليهم لصالح الشركة وإرسالها إلى أحد البنوك الاردنية لتتمكن الشركة من الحصول على قروض بضمان هذه التعهدات، وبناء على ذلك قام البنك بإعطاء الشركة المذكورة قروضا وصلت لغاية (٥) ملايين دينار وبالتالي أصبحت المؤسسة مدينة للبنك بهذا المبلغ بسبب الكتب الوهمية مما شكل هدرا للمال العام حيث تم احالة ملف القضية الى مدعي عام هيئة مكافحة الفساد.

٤. إحالة إحدى الشركات الخاصة إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لقيام رئيس وأعضاء مجلس إدارتها بإبرام اتفاقية لتأجير ٤٨ شاحنة من الشاحنات المملوكة للشركة المذكورة أعلاه، مع ممثل عن شركة تعمل في مجال النقل، بقيمة أربعة ملايين دينار دون وجود ضمانات كافية، وبموجب كفالة مزورة حيث تم تسليم هذه الشاحنات قبل التحقق من صحة الكفالة علماً أن هذه الشاحنات مرهونة لصالح بنوك محلية، وقد خرجت هذه الشاحنات إلى دولة العراق ولم تعد، ولم يقم ممثل الشركة المستأجرة للشاحنات بالوفاء بالمبلغ المتفق عليه، كذلك قيام رئيس مجلس إدارة الشركة ببيع قطع الشاحنات المملوكة للشركة على أنها سكراب وهي صالحة بقصد الاستحواذ الكامل على موجودات ومقدرات الشركة دون عرض ذلك على الهيئة العامة للشركة بطريقه غير قانونية مما ألحق بالشركة خسائر مالية كبيره تقدر بالملايين.

٥. إحالة إحدى الشركات الخاصة ضمن منطقة العقبة الخاصة إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تتعلق بإصدار رخصة بناء مخالفة في سلطة منطقة العقبة مما فوت على السلطة بدل عوائد تنظيم.

٦. إحالة شركتين متعلقتين بالمكملات الغذائية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لقيامهما بتقديم صور موافقات لمندوبي المؤسسة العامة للغذاء والدواء في جمرك عمان لاستيراد شحنات من المكملات الغذائية حيث تبين أن جزء منها ليس له أصول والآخر مزور.

٧. إحالة إحدى شركات التأمين إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لقيامها بإعطاء العامل الوافد المار من المملكة (ترانزيت) بوليصة تأمين على الحياة على نسخة واحدة مخالفة لشروط التأمين كون شركة التأمين غير مخولة بإصدار بوالص تأمين على الحياة وأن العناوين الموجودة على البوليصة ليست عناوين الشركة ولا هواتفها ولا تتفق مع شهادات التأمين الصادرة عن الشركة التابعة لمؤسسة المتقاعدين العسكريين. وقد تم ضبط بوليصة غير صحيحة ومزورة وكان يتم إيداع مبالغ دفاتر بوالص التأمين المباعة في حساب مدير دائرة التامين في مؤسسة المتقاعدين العسكريين وليس في حساب المؤسسة مباشرة.

٢- قضايا القطاع العام:

١. إحالة إحدى الشركات المتخصصة بالطرق والأبنية/ إحدى البلديات الكبرى إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لوجود تجاوزات في عطاء فتح وتعبيد الشوارع بطريقة السليكوت، تمثلت بزيادة كمية العطاء من قبل البلدية بصورة مخالفة لأحكام نص المادة ٤٣/أ من نظام اللوازم وأشغال البلديات في حينه والمادة ٤٠/أ من نظام اللوازم وأشغال البلديات لسنة ٢٠٠٩. كما خالفت البلدية المادة رقم (٢١) من تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ٢٠٠٠ من خلال زيادة القيمة الإجمالية للعطاء دون تطبيق سقف الالتزام الذي يمكن أي مقاول مصنف من أن يلتزم به حسب فئة تصنيفية حيث تبين أن تصنيف المقاول (فئة ثالث انشاء طرق) كما خالفت المادة ٦ من نظام اللوازم وأشغال البلديات بعدم طرح عطاء جديد للحصول على أسعار تنافسية بالرغم من ارتفاع الزيادة في العطاء.

٢. إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تتعلق بوجود تجاوزات مالية من قبل بعض موظفي وزارة البيئة وأوردها ديوان المحاسبة في استيضاحه للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١١) وتمثلت بوقوع شبهة اختلاس من خلال التلاعب بمصروفات الوزارة وصرف الشيكات قبل تنظيم مستندات صرفها.

٣. إحالة قضية تتعلق بوقوع تجاوزات واختلاسات في مبالغ منحة جامعة ميجل الكندية ومنحة الاتحاد الأوروبي والمصروفة للهلال الاحمر من قبل المحاسب المشرف وذلك من خلال التلاعب في مستندات الصرف غير الأصولية والوهمية والادعاء بصرف تلك المبالغ كرواتب لأشخاص تبين بأنه لم يتم قبض تلك المبالغ حيث تم تزوير توقيعاتهم على الشيكات التي كانت تصدر من حسابات تلك المنح.

٤. إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تعلقت بوجود تجاوزات في عطاء تربية خاص بإنشاء إحدى مدارس محافظة جرش، حيث تبين أن مدير الأبنية الحكومية قد نسب باستلام المشروع استلاماً أولياً بالرغم من علمه بعدم مطابقة فحوصات الخرسانة لعقدة الطابق الأرضي وعقدة الوحدة الصحية كما تم صرف المطالبات المالية للمقاول بالرغم من عدم مطابقة العينات الخرسانية للمواصفات الفنية كما خالف المقاول وكادر الإشراف باستكمال أعمال المشروع دون انتظار نتائج الفحوصات الفنية ومخالفة البند ١١/٣٠٤ من مواصفات الأعمال المدنية والمعمارية.

٥. إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لوقوع تجاوزات في المجلس الطبي الأردني ارتكبها عدد من الموظفين بالتلاعب في نتائج امتحانات الفحص الإجمالي (الامتياز) لعام ٢٠١٣ وأخذ مبالغ مالية من أطباء من داخل الأردن وخارجه.

٦. إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تتعلق بوجود تلاعب بنتائج امتحان الإقامة (الاختصاص) لأطباء وزارة الصحة والذي تم عقده في القاعات المحوسبة في الجامعة الأردنية حيث تقدم لهذا الامتحان ٤٢٣ طبيب يعملون في ملاك وزارة الصحة وبناءً على ذلك باشرت الهيئة تحقيقاتها وتبين قيام مسؤول الامتحانات المحوسبة في الجامعة الأردنية بالتلاعب بنتائج (٢٦) طبيب ممن تقدموا للامتحان حيث حصلوا على أعلى النتائج بين المتقدمين للامتحان مع العلم أنهم من خريجي الجامعات الأجنبية ومعدلاتهم بالثانوية العامة وامتحان الامتياز الذي تجريه وزارة الصحة كانت متدنية بشكل كبير، وتبين هذا التلاعب بعد أن قامت كوادر الهيئة بالتحقيق بالموضوع والاستعانة بمختبر الأدلة الجرمية في الهيئة والذي قام بإجراء الخبرة الجنائية على أجهزة الممتحنين الذين حصلوا على أعلى العلامات في الامتحان وبالتحقيق مع الأشخاص ذوي العلاقة من الوزارة والجامعة تم إثبات هذا التلاعب.

٧. إحالة موظف يعمل لدى مديرية تسجيل أراضي البادية الشمالية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لقيامه بأخذ مبلغ معين من المال من مواطن لقاء شطب تثبيت وكالة بيع وقيامه بتقديم إجازات مرضية لدى دائرته خلال وظيفته على الرغم من أنه موقوف في السجن.

٨. إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تتعلق بتقديم معاملات استقدام عمالة وافدة لدى مديرية زراعة الأزرق لغايات الحصول على تصاريح وكانت تحتوي هذه المعاملات على سندات تسجيل أراضي تبين أنها مزورة.

٩. إحالة موظف يعمل لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لقيامه بتغيير مضامين تقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية العليا بصورة صحيحة وتقديمه للوزارة.

ب. محققو الأمن العام المنتدبون لدى الهيئة :

يمارس عدد من المحققين المنتدبين من مديرية الأمن العام عملهم جنباً إلى جنب مع المحققين العاملين على الكادر الوظيفي لدى الهيئة سنداً لأحكام نص المادة (١٥) من قانون هيئة مكافحة الفساد.
تجدر الاشارة إلى أنه بلغ إجمالي عدد القضايا التي تم التعامل معها من قبل محققي الأمن العام المنتدبين لعام ٢٠١٤ (١٥٥) قضية، تم تحويل (٣٤) قضية منها إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة، أما القضايا التي لا تزال قيد التحقيق فقد بلغت (٣٧) قضية، في حين بلغ عدد القضايا المحفوظة لعدم وجود شبهة فساد فيها (٣٩) قضية، وهناك (٤٥) قضية تمت مخاطبة الجهات صاحبة العلاقة لتصويب هذه التجاوزات بوصفها تجاوزات إدارية لا ترقى إلى مرتبة الجريمة، وقد تم تصويبها بناءً على طلب الهيئة.

ويبين الجدول التالي القضايا التي احالها محقق الامن العام المنتدب الى مدعي عام الهيئة عام ٢٠١٤

جدول رقم (٤)

القضايا المحالة من محققي الأمن العام المنتدب إلى مدعي عام الهيئة لعام ٢٠١٤

الرقم	التهمـــــة	الجهة صاحبة العلاقة			المجموع
		قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	
١.	التزوير	٢	٣	١	٦
٢.	الرشوة	١	_	_	١
٣.	الاحتيال	__	_	٢	٢
٤.	مصدقة كاذبة	__	__	١٣	١٣
٥.	تقليد ختم ادارة عامة	__	١	__	١
٦.	مخالفة قانون المواصفات والمقاييس	_	٢	__	٢
٧.	الإخلال بواجبات الوظيفة	٦	___	__	٦
٨.	الاختلاس	٢	١	__	٣
المجموع		١١	٧	١٦	٣٤

أبرز قضايا الأمن العام المنتدب لعام ٢٠١٤ المحالة إلى الادعاء العام:

١.إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تتعلق بقيام موظف في وزارة العمل بطلب مبلغ مالي من المشتكي من أجل تنسيب موافقة لاستقدام عامل مصري حيث تم ضبط إفادته وجرى التحرك إلى مبنى الوزارة في منطقة العبدلي حيث حضر المذكور أعلاه من داخل الوزارة واستلم وقام بتسليمه كتاب الموافقة على الاستقدام وجرى ضبطه وإحضاره إلى مبنى هيئة مكافحة الفساد.

٢ .إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تتعلق بقيام أشخاص بإصدار كمبيالات وهمية للاستيلاء على الأموال التي جرى عليها التقادم بناءً على قانون تملك الحكومة للأموال التي تصبح ملكاً للحكومة بعد سقوط حق أصحابها في المطالبة بها بلا عذر شرعي وذلك بعد انقضاء ١٥ سنة حيث تؤول الأموال إلى الخزينة العامة، وعليه قام أحد الأشخاص بتقديم كمبيالات إلى محكمة بداية عمان للحجز على أموال إحدى المغتربات وذلك لصالح شخص آخر علماً بأن قيمة الكمبيالة المقدمة ٩٦ ألف دينار ومحررة بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٨.

تم البحث عن المغتربة حيث توصل البنك والذي حسابها لديه إلى أنها مقيمة في أميركا وجرى استدعاؤها حيث حضرت إلى الهيئة وأفادت بأنها قامت بفتح حساب بنكي عام ١٩٩٥ في البنك وقد سافرت إلى أميركا في شهر ١٩٩٦/١ ومنذ تلك الفترة وهي تقيم في أميركا وحصلت على الجنسية الأمريكية ولم تعد إلى الأردن نهائياً وأن رصيد حسابها في البنك ١٥٠ ألف دولار وأنها لم تقم بإصدار أي كمبيالات لأي شخص كان.

٣. إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة تتعلق بقيام موظفين في وزارة العدل بطلب رشوة من أصحاب القضايا المنظورة لدى عدة محاكم وذلك بحكم عملهم في وزارة العدل ومن خلال اطلاعهم على القضايا وعلاقتهم الجيدة بالقضايا وموظفي المحاكم.
جرى تفتيش الشقة من قبل الأمن العام وضبط فيها العديد من ملفات القضايا المنظورة في المحاكم قرارات أحكام للعديد من القضايا.

٤. إحالة قضية إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة حول إرسال حمولات من المحروقات إلى إحدى محطات المحروقات تتضمن تزويراً من إحدى السائقين وصاحب المحطة.

ج. مختبر الأدلة الجرمية:

جاء إنشاء مختبر الأدلة الجرمية الرقمية في هيئة مكافحة الفساد لمواكبة التطورات والمستجدات التقنية والخاصة بتطوير علم الجريمة الإلكتروني المتزامن مع التطور التكنولوجي، حيث تم تأسيس المختبر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ ضمن المواصفات المطلوبة وتأهيل كادر من الهيئة بالعلم الجنائي والمعرفة المطلوبة لمواكبة العلوم الجنائية الرقمية لتقديم الفحوصات الجنائية بدقة، فجاهزية المختبر تتطلب وجود مختبر جنائي رقمي مستقل يحتوي على أجهزة عالمية متطورة لمواجهة جرائم الفساد المثبتة في أدلة رقمية وحل الغموض وكشف الحقائق لخدمة العدالة.

نطاق عمل مختبر الأدلة الجرمية :

تنظيم وترحيل الملفات الخاصة بالعمل على المحطات الجنائية التالية:
- محطة أجهزة الحواسيب
- محطة الأجهزة الخلوية (XRY)

- التأكد من استمرار عمل الأجهزة الجنائية من حيث جاهزيتها للعمل على القضايا الواردة للعمل حديثاً.
- إعداد نسخ احتياطية لملفات القضايا الرقمية على الأجهزة وحفظها على أقراص صلبة بكشوفات لغايات الأرشفة بصورة مستمرة وقد يتطلب ذلك عدة أيام عمل لكل (٢) تيرابايت.
- تنزيل بعض البرامج الحديثة الخاصة بالأدلة الجنائية التي يحتاج لها المختبر للتحقيق في القضايا الواردة له.
- العمل على تسليم الأجهزة والسيرفرات التي تم ضبطها في مسرح الجريمة الإلكتروني في عدة قضايا بعد أن يتم تفريغها و أخذ نسخة جنائية لها.
- المتابعة مع شركات الاتصالات بخصوص أرقام هواتف لقضايا تخص أقسام المعلومات والتحقيق والادعاء العام والأمن العام، حيث بلغ عدد الأرقام التي تم طلبها تقريباً (٣٠٠) رقم هاتف خلوي، واستخراج الأرقام وتعددت المهام المطلوبة لغايات تحديد مواقع مستخدمي الأجهزة وسجل المكالمات الصادر والوارد والرسائل.
- إعداد نموذج يتعلق بطلبات الهواتف الخلوية ومتابعتها وتوزيعه على الادعاء العام والأمن العام ودائرة المعلومات والتحقيق وتم تطبيق العمل به بحيث لا يتم اعتماد العمل على أي طلب دون النموذج المعتمد.
- تقديم التوصيات الخاصة لبعض القضايا بعد إتمام عملية الخبرة عليه للحد مستقبلاً في عدم تكرار حدوث انتهاكات للأنظمة الإلكترونية المطبقة لدى الجهات الرسمية.
- عقد ورشتين للتعريف بماهية عمل مختبر الأدلة الجرمية في شهر آذار عام ٢٠١٤ لمحققي دائرة المعلومات والتحقيق.
- المشاركة بعدة عمليات ضبط لمسرح جريمة الكترونية واجراء الفحوصات واستخراج النتائج، المشار إليها أدناه.

يقوم قسم الأدلة الجرمية بالتعامل مع القضايا الواردة لدائرة المعلومات والتحقيق والادعاء العام والأمن العام في هيئة مكافحة الفساد بإجراء الضبوطات الميدانية في جميع القضايا التي تحتوي أجهزة حاسوب وسيرفرات وهواتف خلوية ووحدات تخزينية متنقلة (فلاش ميموري، هارد ديسك خارجي)، وإجراء التحقيق والتحليل الجنائي لهذه الأجهزة واسترجاع البيانات والأدلة المتعلقة بخصوص كل قضية. وإعداد وتسليم تقارير الخبرة الفنية المأخوذة من النسخ الجنائية للمحتوى الرقمي وطباعة بعض الأدلة المستخرجة كمرفقات ورقية أو على أقراص ممغنطة (سي دي، دي في دي) للجهة الطالبة.

يَمثل موظفو المختبر للشهادة وإعطاء الخبرة للتقارير الفنية أمام الادعاء العام ومحكمة أمن الدولة والمحاكم النظامية في عدد من القضايا المحولة لهذه الجهات.

ويتابع القسم أيضاً مع شركات الاتصالات أرقام هواتف خلوية لقضايا تهم أقسام المعلومات والتحقيق والادعاء العام والأمن العام، حيث بلغ عدد الأرقام التي تم طلبها لهذه الغاية (٣٠٠) رقم، وذلك لغايات تحديد مواقع المستخدمين وسجل المكالمات الصادر والوارد والرسائل النصية.

بلغ عدد القضايا التي تعامل معها قسم الأدلة الجرمية خلال عام ٢٠١٤ (١٦) قضية ، بواقع (١٨٠) جهازاً تنوعت بين أجهزة حاسوب وسيرفرات وهواتف خلوية ووحدات تخزينية مختلفة.

ثالثاً: مرحلة التحقيق لدى الادعاء العام

سنداً لأحكام المادة (١٤) من قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦، تم انتداب خمسة مدعين عامين من قبل المجلس القضائي للعمل لدى الهيئة، يمارسون عملهم وصلاحياتهم القانونية بإستقلال تام عن هيئة مكافحة الفساد باعتبارهم جزءاً من السلطة القضائية وتقوم الهيئة بعد إكتمال التحقيق بتحويل القضايا التي يشتبه فيها بجرم الفساد إليهم لإجراء المقتضى القانوني، وللهيئة صلاحية تحويل بعض القضايا التي تقع ضمن اختصاص محكمة أمن الدولة وهي تلك القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية إلى مدعي عام محكمة أمن الدولة بعد التنسيب بذلك إلى دولة رئيس الوزراء حسب صلاحياته القانونية المنصوص عليها في أحكام نص المادة (٣ /أ /١١) من قانون محكمة أمن الدولة وتعديلاته رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ وأحكام نص المادة (٦/ ب) من قانون الجرائم الاقتصادية وتعديلاته رقم (١١) لسنة ١٩٩٣.

يبين الجدول التالي توزيع القضايا المنظورة لدى الادعاء العام المنتدب للعام ٢٠١٤ موزعة على أساس نوع القضية والقطاع المعني:

جدول رقم (٥)

القضايا المنظورة لدى الادعاء العام المنتدب خلال عام ٢٠١٤

الرقم	التهمـــة	الجهة صاحبة العلاقة			المجموع
		قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	
١.	الاختلاس	١	-	-	١
٢.	الاحتيال	١	٢	٦	٩
٣.	التزوير	٥	-	٥	١٠
٤.	استثمار وظيفة	١	-	-	١
٥.	الرشوة	١	-	-	١
٦.	هدر المال عام	٢	-	-	٢
٧.	إساءة الائتمان	١	-	١	٢
٨.	اساءة استعمال السلطة	٢	-	-	٢
٩.	السرقة	١	١	١	٣
١٠.	الاخلال بواجبات الوظيفة	٩	-	-	٩
١١.	مصدقة كاذبة	٣	١	٢١	٢٥
١٢.	موضوع عدم اختصاص	١	٢	-	٣
١٣.	مخالفة	٢	٤	٢	٨
١٤.	اخذ ونزع اوراق وثائق	٢	-	-	٢
١٥.	تقديم بيانات كاذبة	-	-	١	١
المجموع		٣٢	١٠	٣٧	٧٩

وقد بلغ عدد القضايا الواردة إلى الادعاء العام المنتدب في عام ٢٠١٤ (٩٣) قضية، حيث تم فصل (٥٦) قضية نتج عنها (٧٩) تهمة، اما عدد القضايا التي لا زالت قيد النظر فقد بلغت (٣٧) قضية.

رابعاً: المتابعة لدى المحاكم

بعد تحويل ملف القضية من قبل مدعي عام الهيئة الى المحاكم المختصة يقوم قسم المتابعة بمتابعة سير القضية لدى المحاكم من خلال مراسلات ومخاطبات رسمية معها للاطلاع على ما تم في هذه القضايا من إجراءات أولاً بأول، وكذلك لتزويد الهيئة بالقرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم بهذه القضايا وحفظ هذه الأحكام في سجل خاص لغايات الاستفادة منها في القضايا المستقبلية لمعرفة المراحل التي وصلت إليها والنتيجة التي آلت إليها سواءً بالحكم بعدم المسؤولية أو بالبراءة أو بالإدانة.

أ. بلغ عدد القضايا التي صدر بها أحكام قضائية من المحاكم المختصة لعام ٢٠١٤ ما مجموعه ١٩ قضية على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

القضايا التي صدر بها أحكام قضائية من المحاكم المختصة

إدانة	براءة	عدم مسؤولية	إسقاط دعوى الحق العام / للوفاة	وقف ملاحقة	عفو عام
٣	١	١	-	١	١٣

ب. القضايا التي كانت قيد النظر لدى المحاكم عام ٢٠١٤ بلغت (٣٧) قضية .

ج. عدد القضايا التي ما زالت قيد النظر لدى المحاكم من الأعوام السابقة وحتى عام ٢٠١٤ ما مجموعه (١٠٧) قضايا من ضمنها (٤٩) قضية من القضايا التي احيلت عام ٢٠١٣.

د. عدد القضايا التي صدر بها قرار بعدم الاختصاص من قبل المدعي العام المنتدب لدى الهيئة لأسبقية تسجيلها لدى مدعي عام اخر بلغت قضية واحدة فيما حُفظت أوراق قضيتين .

خامساً: الاستردادات

ساهمت الهيئة مع الجهات ذات العلاقه خلال عام ٢٠١٤ بإسترداد مبالغ و أراضي لصالح خزينة الدولة أو لصالح جهات أخرى في الحالات التالية:

١. استرداد مبلغ ثلاثة آلاف وستماية وثمانية وتسعين ديناراً و٩٩٥ فلساً من أحد الأشخاص والذي قام باستخراج وثيقة حجة حصر إرث من المحكمة الشرعية بالزرقاء عام ٢٠٠٦ بصورة غير صحيحة وذلك بإضافة شقيقته المتوفاة على حجة حصر الإرث حيث أن والد المذكور لم يقم بتسديد قيدها لدى الأحوال المدنية واستطاع الحصول على راتب تقاعدي لشقيقته من مديرية التقاعد العسكري.

٢. استرداد مبلغ مائة و واحد ألف دينار من إحدى الشركات التي تمتلك وتدير إحدى الجامعات الخاصة حيث قام رئيس مجلس الإدارة باستثمار وظيفته .

٣. استرداد مبلغ خمسة عشر ألفا ومائة و واحد وثمانين ديناراً ومائة وعشرين فلساً من أمين الصندوق في إحدى الشركات المساهمة العامة والذي قام باختلاس هذا المبلغ .

٤. استرداد مبلغ خمسة عشر ألفاً ومائتين وأحد عشر ديناراً و٢٨٥ فلساً من أحد الأشخاص وهي قيمة المبالغ المترتبة لدائرة ضريبة الدخل.

٥. استرداد مبلغ ألف وأربعماية وثلاثة وستين ديناراً من أحد أعضاء الاتحاد العام لنقابات العمال حيث كان حصل على هذا المبلغ بمستندات دون أن يكون لها معززات .

٦. استرداد مبلغ مليون وسبعماية وستين ألف دينار من إحدى المنشآت في العقبة نتيجة إلغاء تخصيص قطع الأراضي التي تم منحها ضمن أراضي المستودعات في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

٧. استرداد مبلغ ثمانية ملايين وثلاثة عشر ألف دينار من الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات المساهمة العامة حصل عليها من الشركة والذي كان يملك شركات عديده قام بمنحها مبالغ مالية من رأسمال الشركة وعلى ضوء التحقيقات التي قامت بها الهيئة تم إجراء المصالحات .

٨. استرداد مبلغ ماية وتسعة وأربعين ألف دينار ومائتين وستة وثلاثين ديناراً من إحدى شركات المقاولات كقيمة مبدئية مقابل تنفيذ مشروع (مدرسة أسماء بنت يزيد للبنات/ محافظة جرش) حيث كان العطاء مخالفاً للمواصفات الفنية والهندسية.

٩. استرداد مبلغ ستة وثلاثين ألفاً وستماية واثنين وعشرين ديناراً من أحد الموظفين في أمانة عمان حيث كانت أمانة عمان قد قامت بدفع المبلغ الذكور أعلاه لقاء تدريس ابنه دون وجه حق.

١٠. استرداد مبلغ مائتين وستة عشر ألفاً وثمانماية وأربعة وأربعين ديناراً ومائتين وثمانية وتسعين فلساً من إحدى الشركات الخاصة لصالح سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وذلك بدل قيمة إعلانات.

١١. استرداد قطع أراضي بيعت لإحدى شركات التعليم ومساحتها ٥٠ دونماً بسعر ثلاثمائة ألف دينار في عام ٢٠٠٤ حيث تم إلغاء الاتفاقية التي تم تنظيمها ما بين مفوضية العقبة والشركة المذكورة أعلاه نتيجة عدم التزام الشركة بالمشروع .

١٢. استرداد مبلغ ستماية ألف دينار لصالح وزارة الأشغال من المقاول المعتمد في إحدى العطاءات، حيث بلغت قيمة العطاء عند الإحالة (٦،١٣٧،٢٩١) دينار وقد قامت وزارة الأشغال بالموافقة للمقاول على الأسعار الجديدة التي طلبها ودون تشكيل لجنة فنية وقد أدى ذلك إلى أن كلفة العطاء بلغت (٩,٧٣٨,١٣٧) دينار وقد تم تحصيل المبلغ المذكور أعلاه وهو ستمائة ألف دينار من كلفة العطاء الحقيقية.

١٣. استرداد ثلاث قطع أراضي (أرض المشاتل) في منطقة العقبة الاقتصادية والتي تبلغ مساحتها ١٥ دونماً والتي تم بيعها بسعر ٢٥ ألف دينار للدونم الواحد وبسعر إجمالي ٣٧٥ ألف دينار ونتيجة التحقيق تبين وجود مخالفات صريحة في البيع مما استوجب إحالتها إلى المدعي العام وقد تم مخاطبة رئاسة الوزراء التي قامت بدورها برفض الموافقة على البيع لأن الأرض تبلغ قيمتها أعلى من السعر المباع إضافة إلى وجود مخالفات في البيع وقد بلغ المبلغ الإجمالي لبيع قطع الأراضي المذكورة أعلاه ٥٢٥ ألف دينار.

١٤. استرداد مبلغ خمسة ملايين ومائتي ألف دينار لصالح مستثمر روسي كان إستثمر في إحدى المولات التجارية مع شركاء أردنيين وامتلك ما نسبته ٥٠٪ في الشركة الأردنية التي تمتلك المول و في عام ٢٠١٣ قرر الشركاء بيع موجودات الشركة بمبلغ عشرة ملايين دينار إلا أن المشتكى عليه (المدير العام) امتنع عن إعادة المبلغ للمشتكي ونظراً للجهود التي قامت بها الهيئة لتسوية الخلاف بين الطرفين فقد تم إعادة المبلغ للمستثمر الروسي.

١٥. استرداد أرض من أراضي الخزينة في الزرقاء (حوض البتراوي) التي تم تسجيلها باسم أحد الأشخاص بموجب معاملة تفويض غير صحيحة وقد تم تصويب الخطأ وإعادة تسجيلها باسم الخزينة.

١٦. استرداد مبلغ ماية وثمانية آلاف دينار لصالح الخزينة نتيجة قيام مجموعة من الشركات مملوكة لشخص واحد من التهرب من دفع ضريبة المبيعات .

١٧. استرداد مبلغ سبعة آلاف وتسعماية وخمسة عشر ديناراً واثنين وأربعين فلساً وهي قيمة الرواتب التي تقاضاها موظف يعمل لدى وزارة التربية والتعليم وذلك بدل حصوله على إجازات مرضية خلافاً للأصول ومثول شقيقة بدلا عنه أمام اللجان الطبية .

١٨. استرداد مبلغ مليون دولار أي ما يعادل سبعماية وتسعة آلاف دينار من شركة إعمار فلسطين وحيث سلم المبلغ للمساهمين وأصحاب الحقوق.

- وبذلك بلغ مجموع المبالغ التي ساهمت الهيئة في إستردادها ستة عشر مليوناً وتسعمائة وستة وثلاثين الفاً وخمسماية وسبعين ديناراً .

- ساهمت الهيئة ايضاً بإسترداد قطع أراضي في منطقة العقبة الإقتصادية مساحتها ٦٥ دونماً قيمتها ثمانمائة وخمسة وعشرون الف دينار .

بالإضافة إلى ما سبق فقد تم تحريك قضايا جمركية تؤدي في نهاية المطاف الى استرداد الاموال وفقاً لما يلي :

- تحريك قضايا جمركية بقيمة عشرة ملايين دينار ومطالبة المعنيين بتسديدها حيث وجدت حالات تهرب جمركي ومواد وسلع معفاة من خلال إنشاء مشاريع صغيرة وتوريد سلع بكميات تتجاوز الحد المسموح به والتصرف بها لحساب أصحاب المشاريع الحاصلة على الإعفاءات من مؤسسة تشجيع الاستثمار . وقد تم حصر المبالغ وتحريك قضايا جمركية بقيمتها .
- وجود تجاوزات مالية وجمركية لدى إحدى الشركات الخاصة تتمثل بوجود تهرب جمركي وقد تم إحالتها إلى محكمة الجمارك وحصر المبالغ بحوالي نصف مليون دينار شاملاً الغرامات والرسوم.

المملكة الأردنية الهاشمية
HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفساد .. يستنزف ثرواتك

للشكاوي : 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

القسم الثالث: التعاون المحلي والعربي والدولي

انطلاقاً من أهمية التفاعل مع المجتمع المحلي والعربي والدولي، واصلت الهيئة وضع الخطط الاستراتيجية والأهداف الكلية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ولتعزيز الاتصال الداخلي والخارجي للهيئة تسعى دائرة الاتصال في الهيئة إلى تنسيق كافة مهام علاقات الهيئة الداخلية والعربية والدولية، وإيصال دورها إلى كافة الأطراف المعنية داخلياً ودولياً.
وعلى الصعيد الإعلامي تعمل الدائرة على إدارة جميع الفعاليات والأنشطة التي تشارك بها هيئة مكافحة الفساد سواءً كانت محلية أو عربية أو دولية، وتقوم بالرصد الإعلامي للأخبار والمواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه وإعداد تقارير صحفية يومية للأخبار، وإعداد التغطية الإعلامية لنشاطات الهيئة الداخلية والخارجية والتي تعمل على زيادة الوعي العام بأهداف الهيئة، والتعريف بإنجازاتها من خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية كافة. يضاف إلى ذلك تعمل الدائرة على بناء جسور التواصل مع منظمات المجتمع المحلي وتعزيز عمليتي التنسيق والتعاون ما بين الهيئة والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى بناء علاقات قوية مع الجهات الخارجية المانحة، وبقاء العلاقات مستدامة مع المؤسسات الإعلامية المختلفة.

وفي خطوة إيجابية للتواصل مع الجمهور، تعمل الهيئة على التواصل مع الجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، كصفحة الهيئة على موقع الفيس بوك، بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة مكافحة الفساد باللغتين العربية والإنجليزية لمتابعة أخبار وأنشطة الهيئة المختلفة، إضافة إلى تقديم الشكاوى من خلال نموذج محدد لهذه الغاية.

وفي مجال الاتفاقيات تعمل الدائرة على متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إضافة الى مواءمة التشريعات الأردنية المعنية بمكافحة الفساد مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث أن توقيع ومصادقة الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتفاعل مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة ومنع الفساد وتعزيز النزاهة يؤكد على الإرادة السياسية الحقيقية لمحاربة هذه الآفة والقضاء عليها. وقد استضاف الأردن الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وشارك في تأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وترأس دورتها الأولى، كما تم التوقيع على وثيقة مشروع مكافحة الفساد والنزاهة في الدول العربية المقترح من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢، وتمت المصادقة عليها بتاريخ ٢٠١١/٦/٣٠ ودخلت حيز النفاذ بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٩.

ومن أبرز الجهود التي بُذلت في مجال التعاون المحلي والإقليمي العربي والدولي ما يلي:

أولاً: آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أقرت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورتها الثالثة التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة عام ٢٠٠٩ آلية لاستعراض مدى التزام هذه الدول بتنفيذ الاتفاقية، تهدف إلى تزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقية وبيان التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول لتنفيذ الاتفاقية والصعوبات التي تواجهها للقيام بذلك. وتتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما خمس سنوات، وأن يُستعرض في كل سنة من السنوات الأربع الأولى من كل دورة استعراضية رُبع عدد الدول الأطراف؛ على أن يُستعرض أثناء الدورة الأولى الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي)، ويستعرض أثناء الدورة الثانية الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات).

وفي هذا الإطار، وفي السنة الأولى من الدورة الأولى من عملية الاستعراض وقع الاختيار بالقرعة على الأردن ليكون من بين الدول التي تم استعراض تجربتها في مكافحة الفساد، ووقع الاختيار على دولتي نيجيريا وجزر المالديف لتكونا المسؤولتين عن استعراض التجربة الأردنية. وخلال أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف الموقعة على الاتفاقية الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية، خلال الفترة من ٢٤-٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، تم اعتماد تقرير مراجعة الأردن ونشر الملخص التنفيذي لهذا التقرير، وتم من خلاله تحديد احتياجات الأردن من المساعدات الفنية والتقنية اللازمة لتفعيل جهوده في مكافحة الفساد[١٠].

(١٠)- يمكن الاطلاع على الملخص التنفيذي لتقرير المراجعة باللغتين العربية والإنجليزية من خلال الرابط التالي:
http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/smid/473/ArticleID/32/language/ar-JO/Default.aspx

وفي المرحلة الثانية من الدورة الأولى من آلية الاستعراض، تم إجراء القرعة واختيار الأردن وماليزيا لاستعراض مدى التزام وتنفيذ جمهورية العراق بتنفيذ الاتفاقية.

أما في المرحلة الرابعة من الدورة الأولى، وقعت القرعة على كل من الأردن والهوندوراس لاستعراض مدى التزام مملكة البحرين بتنفيذ الاتفاقية، وقد تمت مخاطبة رئيس الوزراء لتشكيل فريق الخبراء والفريق المساند وضباط الاتصال المعنيين بالمراجعة، على أن تتم الزيارة القطرية ومن ثم تسليم تقرير الاستعراض في العام ٢٠١٥.

ثانياً: مشاريع التعاون

تعمل الهيئة على تعزيز التعاون والتواصل والتنسيق مع كافة الجهات الإقليمية والدولية أبرزها: الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والاتحاد الأوروبي (EU)، والبنك الدولي (WB)، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد. ومن أبرز النشاطات التي تمت في مجال التعاون الدولي ما يلي:

١. مشروع التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والمشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

تم بتاريخ ٣٠ حزيران، ٢٠١٣ إطلاق مشروع التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والمشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يهدف إلى تعزيز قدرة هيئة مكافحة الفساد على وضع وتنفيذ تدابير وقائية ضد الفساد وبشكل تشاركي.

واستند مشروع التعاون إلى أربعة محاور على النحو التالي تضمنت خطة عمل تفصيلية للتنفيذ:

أ. دعم الهيئة لإدارة وتشكيل فريق وطني لمراجعة مدى التزام الأردن بتنفيذ الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمتعلق بالوقاية من الفساد (التدابير الوقائية)، وتقديم التدريب اللازم له، وتنظيم اجتماعات عمل وطنية تشارك بها كافة مؤسسات الدولة المعنية بالوقاية من الفساد يتم خلالها الاتفاق على آليات التقييم وجمع المعلومات.

ب. بناء قدرات الهيئة في مجال القيام بعمليات رصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتشكيل وحدة عمل متخصصة وتدريبها لتكون قادرة على استخدام أدوات القياس الحديثة والقيام بواجبها على أكمل وجه.

ج. تنمية قدرات دائرة الوقاية، وتدريب العاملين فيها على تنفيذ المهام الوقائية للهيئة بما يتفق والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتنظيم سلسلة ندوات وطنية يتم خلالها التركيز على ثلاثة من المواضيع الوقائية التي أشارت إليها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إضافة الى مساعدة الدائرة على تبني آليات بناء خطط عمل مفصلة للوقاية من الفساد، وتوفير التمويل المالي لتنفيذ بعض هذه الخطط.

د. تنمية قدرات الهيئة في مجال الاتصال والتشبيك مع التركيز على مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والجمهور بشكل عام، وتشكيل وحدة عمل داخل الهيئة لتكون معنية بالاتصال والتشبيك وتنفيذ برنامج تدريبي متكامل مخصص لبناء قدرة هذه الوحدة وتوفير المساعدة الفنية لتمكينها من تعزيز جودة الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة، وتحسين استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، وتقديم المساعدة الفنية لتطوير خطة لتعزيز التعاون ما بين الهيئة والمجتمع المدني، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ أجزاء من الخطة المقترحة.

وتنفيذاً لمحاور المشروع، عقدت في عمّان بتاريخ ١٧ و١٨ أيلول ٢٠١٣، وبالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد الأردنية والمشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورة تدريبية للفريق الوطنيّ المكلّف بتقييم تنفيذ تدابير وقائية مختارة وردت في الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتألف الفريق من مختصّين يمثّلون وزارات ومؤسسات معنيّة واجهزة رقابية ومؤسسات من المجتمع المدني والقطاع الخاص والاعلام. شارك في الدورة خبراء إقليميون ودوليون بمن فيهم ممثلون عن برنامج الامم المتّحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وقاموا بتدريب المشاركين على إجراء تقييمات تشاركيّة ومعمّقة لتنفيذ أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية في الأردن،

وذلك في ضوء الممارسات الجيّدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة. تعمّق المشاركون من خلال جلسات الدورة في فهم مضامين الفصل الثاني واطّلعوا على مختلف مكونات آلية الاستعراض ومراحلها، وانخرطوا بنقاشات معمّقة بشأن مقتضيات تنفيذ التدابير الوقائية الواردة في الاتفاقية وأبرز احتياجات المواءمة بينها وبين الأحكام ذات الصلة في المنظومة القانونية الأردنية. وقد تمّ ذلك في إطار أربعة محاور رئيسية هي "سياسات فعّالة ومنسّقة وهيئات مختصّة"، و"الوظيفة العامة"، و"المشتريات العامة ودور القطاعين العام والخاص"، و"إتاحة المعلومات للجمهور وتعزيز مشاركة المجتمع".

صورة جماعية للمشاركين بالدورة التدريبية للفريق الوطني

وفي العام ٢٠١٤، تم تقسيم الفريق الوطني إلى أربع مجموعات عملت كل منها على تعبئة قائمة التقييم الذاتي المتعلقة بالمحاور الأربعة المشار إليها وتم إدراجها ضمن تقرير وطني يوضح مدى التزام الأردنّ بالتدابير الوقائية المختارة وتحديات التنفيذ وتوصيات للالتزام الأمثل بهذه التدابير، على أن يتم الانتهاء من هذا التقرير في العام ٢٠١٥.

وبتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٤، عقدت الهيئة وبدعم من المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، دورة تدريبية تحت عنوان "آليات الوقاية من الفساد وأبرز المهارات اللازمة لتفعيلها دعماً للاستراتيجية الأردنية لمكافحة الفساد". شارك في الدورة الكوادر المعنيون في الهيئة وممثلون عن جهات أخرى معنية بتنفيذ الأجزاء الخاصة بالوقاية من الفساد في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. هدفت الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بأبرز آليات الوقاية من الفساد، وتنمية مهاراتهم ذات الصلة بمجالات محددة، وهي تقييم مخاطر الفساد ومعالجتها، وكشف الذمة المالية كوسيلة وقائية أساسية، وتحديث نظم الرقابة الداخلية لجعلها أكثر فاعلية في الوقاية من الفساد، وذلك بالنظر إلى السياق الأردني واستناداً إلى أبرز المعايير الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة في المنطقة والعالم.

المشاركون بالدورة التدريبية "آليات الوقاية من الفساد وأبرز المهارات اللازمة لتفعيلها دعماً للاستراتيجية الأردنية لمكافحة الفساد"

وعلى صعيد متصل، عقدت في عمان بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٤، دورة تدريبية بشأن "رصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"، وذلك بالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد والمشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. شارك في الدورة مسؤولون وخبراء من الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وممثلون عن المجتمع المدني. هدفت الدورة إلى تنمية القدرات الأردنية في رصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك في ضوء المعايير الدولية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة.

صورة جماعية للمشاركين بالدورة التدريبية حول "رصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"

٢. مشروع تعزيز المساءلة الاجتماعية في قطاع الصحة في الأردن:

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحة في مجال وضمن مشروع تعزيز المساءلة الاجتماعية في قطاع الصحة. وقد تم اتخاذ قرار من هيئة مكافحة الفساد بأن يقوم المجلس الصحي العالي بهذه المهمة، وشكلت لجنة اشترك فيها مندوبين من المجلس الصحي العالي، وهيئة مكافحة الفساد، وممثل لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وعقد العديد من الاجتماعات حيث تم التعاقد مع اصحاب الخبرة وتم اجراء الدراسة وتطوير موقع الكتروني (nazaha.jo) وشعار الموقع الإلكتروني (www.nazaha.jo) وفيلم تحت عنوان "شارك ... من أجل خدمات أفضل" بالعربية والإنجليزية وتم الاتفاق على استضافة الموقع من وزارة الصحة.

وفي هذا السياق، أقيم حفل إعلان نتائج المرحلة الأولى من مبادرة "تعزيز المساءلة المجتمعية لتحسين الخدمات الصحية" في عمان يوم الثلاثاء الموافق ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ وإطلاق المرحلة الثانية، وذلك بالتعاون فيما بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة الصحة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد خلصت المرحلة الأولى من المبادرة إلى تطوير البوابة الإلكترونية (www.sharek.jo)، مدعمة بتطبيقات الهواتف الذكية والإعلام المجتمعي، ومربوطة مباشرة بالجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية والرقابة عليها ومكافحة الفساد، بدءاً بوزارة الصحة وهيئة مكافحة الفساد، مما يجعل منصة "شارك" الإلكترونية الأولى من نوعها في الأردن. وقد سبق ذلك إجراء تقييم مجتمعي سريع جاء بنتائج وتوصيات ساهمت في تطوير البوابة الإلكترونية.

حفل إعلان نتائج المرحلة الأولى من مبادرة
"تعزيز المساءلة المجتمعية لتحسين الخدمات الصحية"

وفي معرض بدء المرحلة الثانية، تم عقد دورة تدريبية شارك فيها ممثلون عن القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني جرى خلالها تعريفهم بمنصة "شارك" الإلكترونية المستحدثة وتدريبهم على استخدامها، إلى جانب تنمية معرفتهم بمفهوم المساءلة المجتمعية وآلياتها وأدواتها المعنية بالرقابة على الخدمات الأساسية.

صورة جماعية للمشاركين بالدورة التدريبية على منصة "شارك"

ثالثاً: التفاعل مع المجتمع المحلي والخارجي

- حرصاً من الهيئة على تعزيز أواصر التعاون مع الجهات المختلفة سواء المحلية منها أو العربية الإقليمية أو الدولية، عملت على اطلاع الجهات ذات العلاقة بشكل مستمر على نشاطاتها وإنجازاتها إيماناً منها بأهمية الشفافية وتأكيداً على مد جسور التعاون والثقة مع الجميع. وتمثلت أبرز الزيارات التي تمت إلى الهيئة بما يلي:
- بتاريخ ٢٠١٤/١/٣: الاجتماع مع ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيدة زورانا ماركوفيك بخصوص أوجه التعاون الدولي المستقبلية.
- بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢: زار وفد طلابي من جامعات أمريكية هيئة مكافحة الفساد للتعرف على المهام والواجبات التي تقوم بها الهيئة لتعزيز النزاهة والشفافية.

زيارة الوفد الطلابي الأمريكي

- بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٣: استقبلت الهيئة الطالبة التونسية (منال المهذبي) من المدرسة الوطنية للإدارة في الجمهورية التونسية للاطلاع على آلية عمل الهيئة.
- بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦: زيارة وفد من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للاطلاع على دور الهيئة في التعامل مع القضايا التي تتعلق بالفساد أو الشبهات فيها.

زيارة وفد من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا إلى الهيئة

- في الفترة ٢٦-٢٠١٤/٤/٢٧: المشاركة بأعمال ورشة عمل تحت عنوان "قانون حقّ الحصول على المعلومات في فلسطين" والتي عقدت في عمان بالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والمشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ورشة عمل «قانون حقّ الحصول على المعلومات في فلسطين»

• في الفترة ١٩-٢٠١٤/٥/٢٢: عقد دورة تدريبية بعنوان "خصوصية الجرائم الاقتصادية وأساليب التحقيق والاثبات وطرق الأدلة والعلاقة ما بين أجهزة الضابطة العدلية والقضاء" بمشاركة عدد من اعضاء هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية وعدد من موظفي الهيئة وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في الأردن.

دورة تدريبية حول "خصوصية الجرائم الاقتصادية وأساليب التحقيق والاثبات وطرق الأدلة والعلاقة ما بين أجهزة الضابطة العدلية والقضاء"

• بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣: بالتعاون مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) زار هيئة مكافحة الفساد وفدٌ من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التونسية برئاسة معالي سمير العنابي رئيس الهيئة. استمع الوفد التونسي خلال الزيارة إلى عرض تناول نشأة ومهام وصلاحيات ومحاور عمل هيئة مكافحة الفساد على صعيد إنفاذ القانون والوقاية والتوعية والتعاون العربي والدولي، وقد تحدث رئيس الهيئة التونسية عن أبرز محاور عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد التونسية، وتأتي هذه الزيارة في إطار تبادل الخبرات والمعرفة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة.

زيارة وفد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التونسية

• بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥: استقبلت هيئة مكافحة الفساد مجموعة من الشباب والشابات النشطاء من مركز القدس للدراسات السياسية، في زيارة تعليمية الى الهيئة هدفت إلى اطلاع الشباب على عمل الهيئة والمهام التي تقوم بها، إضافة إلى الإنجازات وتحديات وآليات العمل.

• بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢: زيارة وفد من نقابة الأطباء الأردنيين للاطلاع على آلية عمل الهيئة والجهود التي تبذلها في مكافحة الفساد. ثمن خلالها نقيب الأطباء العين الدكتور هاشم ابو حسان الجهود التي تبذلها الهيئة في متابعة قضايا الفساد، وحرصها على ضبط مهنة الطب لأنها تنعكس على سمعة المهنة والبلد، مؤكداً دور النقابة في تنظيم المهنة والنهوض بها وحفظ حقوق الاطباء. وبين رئيس الهيئة سميح بينو عدداً من القضايا التي تصدت لها الهيئة، ولا سيما التي تتعلق بقضية امتحان البورد الاردني والامتياز وامتحان الإقامة والاختصاص للأطباء، والجهود التي بذلتها الهيئة في كشف التلاعب بنتائج هذه الامتحانات بالتعاون مع وزارة الصحة والمجلس الطبي الاردني. وتطرق الى التطويرات التي أدخلتها الهيئة على آلية عملها وأبرزها مختبر الادلة الجرمية الذي يعد الاول في الهيئات المثيلة في المنطقة، مشيرا الى التعاون الذي يجمع الهيئة مع الأجهزة الرقابية الأخرى في الاردن والتي تعمل بروح الفريق الواحد. و تحدث أعضاء مجلس النقابة عن بعض القضايا وملفات الفساد وما آلت اليه، مشيدين بالجهود التي تبذلها الهيئة، فيما تحدث عدد من اعضاء مجلس الهيئة والمحققون فيها عن طبيعة عملها وابرز قضايا الفساد التي تم التعامل معها.

زيارة وفد نقابة الأطباء الأردنيين

• بتاريخ ٢٠١٤/٩/٧: زيارة بعثة البنك الدولي إلى الهيئة لتقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ شروط الحصول على قرضي سياسة التنمية الأول والثاني، حيث تُعنى هيئة مكافحة الفساد على وجه الخصوص بتنفيذ شرطين من شروط الحصول على قرض التنمية الأول (الذي تم التوقيع على اتفاقيته بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ بقيمة ٢٥٠ مليون دولار) وهما: أولاً: قيام الأردن، ومن خلال مجلس الوزراء، تاريخ ٢٠١٢/٦/١٢ بالموافقة على مشروع تعديل قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦، لدعم فاعلية هيئة مكافحة الفساد وحماية المخبرين وتم رفعه إلى البرلمان. ثانياً: قيام الأردن بنشر التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة. وعلى صعيد آخر، قامت البعثة أيضاً خلال الزيارة ببحث التقدم الذي قامت به الهيئة بخصوص منحة البنك الدولي لتطوير إدارة القضايا داخل الهيئة.

من زيارة بعثة البنك الدولي

- تاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤: زيارة البعثة الاستكشافية التابعة لمجلس أوروبا والخاصة بمكافحة الفساد بهدف تحديد أولويات التعاون والدعم للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٧). تم خلال الزيارة بحث آفاق التعاون ومناقشة الاحتياجات الفنية المتعلقة بدعم قدرات الهيئة ضمن محاور الوقاية والتوعية من الفساد والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني، ورفع كفاءة المحققين الماليين ودعم متطلبات مختبر الأدلة الجرمية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات العاملين في مجال التعاون الدولي. على أن تقوم هذه البعثة، وبالتشاور مع الجهات ذات العلاقة، بتحديد الاحتياجات الفنية التي يمكن تقديمها للأردن من خلال برنامج المساعدات التقنية للدول غير الأعضاء، حيث سيتم حصر هذه المتطلبات ضمن إطار وثيقة "أولويات تعاون الجوار مع الأردن ٢٠١٥-٢٠١٧" ويأتي ذلك استكمالاً للدعم الذي سبق لمجلس أوروبا تقديمه من خلال "أولويات تعاون الجوار مع الأردن ٢٠١٢-٢٠١٤" والذي كانت من أهم نتائجه إنشاء المحكمة الدستورية.

زيارة البعثة الاستكشافية التابعة لمجلس أوروبا

- بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧: زيارة بعثة المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف دراسة احتياجات الأردن وأولوياته في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على ضوء الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتعزيز برنامج الإصلاح الشامل وعلى وجه الخصوص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومنظومة النزاهة الوطنية، وللعمل على تحديد أطر الدعم التي يمكن للبرنامج توفيرها وما يمكن تنفيذه من مشاريع في هذا المجال بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد والجهات الأخرى ذات العلاقة من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالإضافة إلى المجلس القضائي.

زيارة بعثة المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٦: رعاية رئيس الهيئة لأعمال المحاضرة التعريفية حول "دور القطاع الخاص في الوقاية من الفساد" التي ألقاها رئيس المعهد الامريكي لمكافحة الفساد AACI السيد بورك فايلز.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٦: زيارة وفد من المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب بهدف الاطلاع على عمل الهيئة وجهودها في مكافحة الفساد والتوعية والوقاية من مخاطره.
- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨: زيارة ممثلين عن برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA) لبحث إمكانيات دعم الهيئة في مجال الوقاية من الفساد.

زيارة ممثلي برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA)

- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢: زيارة السفيرة الأميركية في عمان أليس ويلز وبعضاً من أركان السفارة لبحث سبل التعاون بين الهيئة والحكومة الأميركية في عدد من البرامج والمشروعات في مجال مكافحة الفساد والتوعية من مخاطره.

زيارة السفيرة الأميركية في عمان إلى الهيئة

- بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩: زيارة السفير الأذري صابر آجابيوف لبحث سبل تعزيز التعاون بين هيئتي مكافحة الفساد في الاردن واذربيجان، وتبادل الخبرة والمشورة لما فيه مصلحة البلدين الصديقين.

زيارة السفير الأذري للهيئة

رابعاً: مشاركة الهيئة بالمنتديات الدولية

حرصت الهيئة على المشاركة الفاعلة في مؤتمرات الدول الأطراف المعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بهدف التعرف على أفضل الوسائل الدولية للوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات الفرق العاملة الحكومية المعنية في قضايا استرداد الموجودات وسبل الوقاية منه، وكذلك آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتوضيحاً لما تقدم نورد مشاركات الهيئة على النحو الآتي:

- بدعم من منظمة الشفافية الدولية، شاركت الهيئة بأعمال الطاولة المستديرة التي عقدت في العاصمة المصرية القاهرة يومي ١٢-٢٠١٤/٢/١٣ تحت شعار "تعزيز النزاهة في القطاع العام وفي الحياة السياسية". وتعد هذه الطاولة استكمالاً للطاولات المستديرة التي عقدتها المنظمة والتي كانت أولاها في تونس بالعام ٢٠١٣ تبعتها تلك التي عقدت في الأردن في ذات العام.
- شاركت الهيئة بأعمال ملتقى بغداد الدولي الثاني تحت عنوان «باسترداد الأموال المنهوبة تصان كرامة الشعوب وتعمر الأوطان» والذي عقد تحت رعاية دولة رئيس الوزراء في جمهورية العراق الأستاذ نوري المالكي خلال الفترة ٩-١٠/نيسان/٢٠١٤ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قدم خلاله السيد الضمور ورقة بعنوان «التحديات القانونية والمؤسسية والواقعية في استرداد الأموال المنهوبة وآفاق التعاون في مواجهتها ودور مختلف الأطراف المعنية» - التجربة الأردنية. وحضر الملتقى ما يقارب ٥٦ مشاركاً من ٢٢ دولة، تنوعوا بين ممثلين عن الجهات الرقابية الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وخبراء وممثلين لجهات إقليمية ودولية.

المشاركون في أعمال ملتقى بغداد الدولي الثاني

- بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شاركت الهيئة بأعمال ورشة عمل حول النزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي عقدت في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٩، تم خلالها تقديم ورقة عمل تحت عنوان "دور هيئة مكافحة الفساد الأردنية في تعزيز النزاهة".
- بدعم من البنك الدولي، شاركت الهيئة بأعمال الورشة الإقليمية حول الشفافية، المساءلة والمشاركة والتي عقدت في إيطاليا خلال الفترة ٢٠١٤/٤/٢٦ وحتى ٢٠١٤/٥/١.
- بدعم من البنك الدولي، شاركت الهيئة بأعمال ورشة العمل التي عقدت في تونس بالفترة ١٩-٢٠١٤/٥/٢١ تحت عنوان "استدامة الإصلاحات الخاصة بالحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".
- بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شاركت الهيئة بأعمال ورشة العمل حول الشفافية والنزاهة والوصول إلى المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عقدت في تونس يومي ١٣ و ١٤ حزيران، ٢٠١٤.

- بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شاركت الهيئة بأعمال المؤتمر السنوي الخامس الخاص بضباط الاتصال لاسترداد متحصلات الفساد والاجتماع الثامن للفريق الحكومي مفتوح العضوية والمعني باسترداد الموجودات وذلك خلال الفترة ٩-٢٠١٤/٩/١٢ في فيينا.
- بدعم من مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، شاركت الهيئة بأعمال الدورة التدريبية التي عقدت في الكويت تحت عنوان " تعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "Strengthening Integrity in the Public and Private Sector in the MENA Region" INTG خلال الفترة ٧-٢٠١٤/٤/١٠.
- بدعم من المركز الدولي لاستعادة الأصول/ معهد بازل للحوكمة، شاركت الهيئة بأعمال البرنامج التدريبي تحت عنوان "المساعدة القانونية في الاسترداد وسوء الاستخدام من مؤسسات في الخارج" التي عقدت في إيطاليا بالفترة ٣-٢٠١٤/١١/٧.
- بدعم من مشروع تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحددة الإنمائي، شاركت الهيئة بأعمال المشاورات الإقليمية رفيعة المستوى بشأن "مسارات التعاون في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التي عقدت في الرباط/ المغرب خلال الفترة ١٩-٢٠١٤/١١/٢٠. أتاحت هذه المشاورات الإقليمية للمشاركين الفرصة للتباحث في مجالات التعاون المقترحة ضمن المرحلة الثانية من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية (٢٠١٥-٢٠١٧).

الوفد الأردني المشارك بأعمال المشاورات الإقليمية رفيعة المستوى في الرباط

- مشاركة الهيئة بأعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد والذي عقد خلال الفترة الواقعة بين ١٩-٢٠١٤/١١/٢١ في باكو/ أذربيجان.
- بدعم من البنك الدولي، شاركت الهيئة بأعمال اجتماع التحالف الدولي لصائدي الفساد "International Corruption Hunters Alliance ICHA" تحت عنوان "نهاية الفساد المحصن Ending Impunity for Corruption" الذي عقد خلال الفترة ٨-٢٠١٤/١٢/١٠ في مدينة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بدعم من الانتربول، شاركت الهيئة بأعمال "الاجتماع الثاني لفريق الخبراء العامل على التعرف، تحديد والحجز على الموجودات"، الذي عقد خلال الفترة ١٧-١٩ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١٤ في مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: الإعلام

دور الإعلام في تعزيز واثراء جهود مكافحة الفساد، والعلاقة ما بين الهيئة ووسائل الإعلام المختلفة:

حرصاً من الهيئة على إدامة العلاقة مع وسائل الإعلام المختلفة وتنفيذاً لاستراتيجيتها الإعلامية ٢٠١٢-٢٠١٧، تعمل الهيئة على إبقاء العلاقة مع وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع والإلكتروني علاقة إيجابية وحيادية وشفافة، وتحرص الهيئة على اتباع أسلوب موضوعي في نقل المعلومات الى المواطن مع مراعاة تحاشي اغتيال الشخصية والحفاظ على السرية في اجراءات التحري والتحقيق. وتحاول الاستفادة من الإعلام بشكل إيجابي وعملي لتعزيز دوره كشريك من شركاء مكافحة الفساد واعتباره مصدراً مهماً للمعلومات. وتحرص الهيئة أيضاً على استثمار وسائل الإعلام المختلفة ومن ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة وقيم العدالة والمساواة.

إجراءات العمل الإعلامي:

منذ بداية عام ٢٠١٤، حرصت الهيئة ومن خلال دائرة الاتصال على إعداد وتنفيذ جميع الترتيبات والنشاطات الإعلامية والتي تشمل جميع الإجراءات المتعلقة بالتخطيط للتغطية الإعلامية لنشاطات وفعاليات الهيئة الداخلية والخارجية، والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والصحف الرسمية والمواقع الكترونية لغايات التغطية، بالإضافة إلى التنسيق لإعداد اللقاءات التلفزيونية خلال فعاليات الهيئة المختلفة. وعززت الهيئة التواصل مع الجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، كصفحة الهيئة على موقع الفيس بوك، بالإضافة الى إدارة الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة مكافحة الفساد باللغتين العربية والإنجليزية لمتابعة نشر أخبار وأنشطة الهيئة المختلفة. واستثمرت الهيئة بالرصد الإعلامي للأخبار والمواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد وإعداد تقارير صحفية يومية للأخبار والمقالات المتعلقة بالفساد، من خلال الصحف الأردنية والمواقع الإلكترونية المختلفة. وتابعت تحضير وإعداد فلم قصير عن الهيئة بالتعاون مع كادر من التلفزيون الأردني من إخراج ومونتاج وتقديم، لغايات عرضه يوم الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد والذي يصادف يوم ٩/١٢ من كل عام. وقامت بإعداد البيانات الصحفية الخاصة بفعاليات وأنشطة الهيئة المختلفة لغايات تزويدها لوكالة الأنباء الأردنية بترا، والتلفزيون الأردني. كما قامت بإعداد تقرير خاص عن التغطية الإعلامية للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد.

القسم الرابع: الإدارة وبناء القدرات المؤسسية

تقوم دائرة الشؤون الإدارية في هيئة مكافحة الفساد بدور حيوي وهام من خلال استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والاستمرارية في تنمية الموارد البشرية وتطويرها وإكسابها المهارات اللازمة للقيام بعملها على أكمل وجه ولمواكبة التطورات الخارجية، كما تعمل الدائرة على تقديم الخدمات اللوجستية الضرورية اللازمة لكافة أقسام ودوائر الهيئة لتمكينها من القيام بالأعمال الموكولة إليها بسهولة ويسر. وتضم دائرة الشؤون الإدارية الأقسام التالية:

١. **قسم التخطيط والتطوير والتدريب:** ويتولى إدارة جميع النشاطات المتعلقة بالتخطيط والتطوير والتدريب من حيث تحديث الهياكل التنظيمية، والأوصاف الوظيفية، وتطوير مقاييس للأداء والكفاءة للعاملين في الهيئة، واقتراح سياسات الاستقطاب والتحفيز، وإعداد خطط التدريب التي تهدف إلى تطوير العنصر البشري في الهيئة وتنميته، وتوثيق إجراءات عمل قياسية فعالة لكافة عمليات الهيئة والخدمات التي تقدمها.

٢. **قسم الموارد البشرية:** يتولى قسم الموارد البشرية في الهيئة المهام والأنشطة المتعلقة بتخطيط وإدارة الموارد البشرية والتي تتضمن إجراءات تخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية، إعداد جدول التشكيلات، إجراءات التعيين، الترفيع وتعديل الأوضاع، النقل والتكليف والانتداب، الزيادة السنوية، الحوافز والعلاوات والعمل الإضافي، متابعة الدوام والإجازات، التأمين الصحي، إدارة تقييم الأداء، العقوبات التأديبية، إنهاء الخدمات. ومتابعة تطبيق جميع التشريعات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية.

٣. **قسم الخدمات المساندة:** يتولى القسم إدارة وتوزيع (الإداريين ومدخلي البيانات، الطابعين والكتبة والمراسلين) اللازمين لأداء العمل في دوائر الهيئة، كما يتولى توفير جميع الأنشطة اللوجستية الخاصة بالورشات والندوات والمحاضرات واللقاءات التي تتم داخل مبنى الهيئة، تنفيذ أعمال الصيانة العامة لجميع مرافق الهيئة وموجوداتها بما فيها إدامة وتشغيل المبنى ومتابعة عقود الصيانة، توفير السلامة العامة من خلال أنظمة الإنذار والإطفاء، تأمين خدمة الاتصال الهاتفي ضمن نطاق العمل الرسمي، وضع الشروط والمواصفات الخاصة للخدمات المقدمة، متابعة أعمال النظافة وتأكيد ظهور الهيئة بالمظهر اللائق، توفير حراسة آمنة لمبنى الهيئة على مدار أربع وعشرين ساعة متواصلة، القيام بأعمال استقبال المراجعين والزائرين وتحويلهم للمعنيين، تأمين المركبات اللازمة ليتمكن موظفو الهيئة من أداء مهامهم الرسمية مع الاحتفاظ بسجلات تبين كلفة النفقات المصروفة على المركبات كوقود وصيانة إضافة الى إطالة العمر التشغيلي لها.ومن أبرز الجهود التي بُذلت في مجال الإدارة وبناء القدرات المؤسسية ما يلي:

أولاً: بناء وتنمية قدرات موظفي الهيئة

انطلاقاً من إيمان الهيئة بأهمية التدريب لما له من دور فاعل في تنمية رأس المال البشري وإكساب الكوادر البشرية المعارف والمهارات اللازمة التي تمكنها من القيام بعملها بفاعلية وكفاءة، ولتواكب المستجدات والتطورات في مجال مكافحة الفساد فقد قامت الهيئة بتحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد وتنفيذ خطة التدريب للعام (٢٠١٤)، وفي هذا المجال فقد تم ابتعاث موظفي الهيئة للمشاركة في العديد من البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة في مجال مكافحة الفساد ومختلف المجالات الإدارية والمالية ووفقاً لما هو مبين في الجدول أدناه:

أولاً: بناء وتنمية قدرات موظفي الهيئة

انطلاقاً من إيمان الهيئة بأهمية التدريب لما له من دور فاعل في تنمية رأس المال البشري وإكساب الكوادر البشرية المعارف والمهارات اللازمة التي تمكنها من القيام بعملها بفاعلية وكفاءة، ولتواكب المستجدات والتطورات في مجال مكافحة الفساد فقد قامت الهيئة بتحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد وتنفيذ خطة التدريب للعام (٢٠١٤)، وفي هذا المجال فقد تم ابتعاث موظفي الهيئة للمشاركة في العديد من البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة في مجال مكافحة الفساد ومختلف المجالات الإدارية والمالية ووفقاً لما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (٧)

البرامج وورش العمل التدريبية الداخلية لعام 2014

التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
.١	ورشة تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد	مركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية	٨
.٢	ورشة لجان التدقيق والتحقيق	ديوان المحاسبة	١١
.٣	الموازنات التقديرية إعدادها وكيفية استخدامها كأداة تخطيط ورقابة على الإنفاق العام (الورشة الأولى)	ديوان المحاسبة	٧
.٤	ورشة رقابة الاداء وكيفية استخدامها كأداة لإدارة موارد الدولة	ديوان المحاسبة	٧
.٥	ورشة الرقابة الإدارية	ديوان المحاسبة	٥
.٦	الرقابة على العطاءات الحكومية واللوازم	ديوان المحاسبة	٢
.٧	إدارة المستودعات الحكومية	ديوان المحاسبة	٢
.٨	الرقابة على البلديات	ديوان المحاسبة	٥
.٩	مكافحة الفساد المالي والإداري	ديوان المحاسبة	٤
.١٠	مهارات الاتصال وحسن التعامل مع الآخرين	ديوان المحاسبة	٦
.١١	الرقابة على المخصصات المالية لتنمية المجتمعات المحلية والمحافظات	ديوان المحاسبة	١
.١٢	دورة تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم الخطط التدريبية	معهد الإدارة العامة	٢
.١٣	إعداد القيادات الإدارية	معهد الإدارة العامة	٧
.١٤	دورة التخطيط والمتابعة وتقويم الأداء	معهد الإدارة العامة	٤
.١٥	التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية	معهد الإدارة العامة	٢
.١٦	إدارة الوقت وضغوط العمل	معهد الإدارة العامة	٢
.١٧	مهارات الإقناع والتفاوض	معهد الإدارة العامة	١
.١٨	تنمية مهارات كتابة المذكرات والتقارير	معهد الإدارة العامة	٢
.١٩	الاتصالات الحديثة والتأثير على الآخرين	معهد الإدارة العامة	٤
.٢٠	المعايير الدولية في المحاسبة الحكومية	معهد الإدارة العامة	١

التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
.٢١	ورشة عمل توعوية بدليل النهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي والأدلة الإرشادية للحكومة الموجهة بالنتائج	معهد الإدارة العامة	٢
.٢٢	إعداد الموازنات الموجهة بالنتائج	معهد الإدارة العامة	٢
.٢٣	توجيه الموظف الجديد	معهد الإدارة العامة	٩
.٢٤	تخطيط وتنظيم العمل	معهد الإدارة العامة	١
.٢٥	مهارات بناء الفريق	معهد الإدارة العامة	٤
.٢٦	حفظ الوثائق والملفات	معهد الإدارة العامة	٢
.٢٧	برنامج التدقيق والرقابة المتخصصة	معهد الإدارة العامة	١
.٢٨	إدارة الموارد البشرية	معهد الإدارة العامة	١
.٢٩	تقييم الأداء الفردي وسجلات الأداء	معهد الإدارة العامة	١
.٣٠	مهارات تنظيم المؤتمرات	معهد الإدارة العامة	١
.٣١	اللقاء الثالث من "سلسلة لقاءات الممارسات الإدارية الناجحة "	معهد الإدارة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية	٢
.٣٢	دورة إدارة الموارد البشرية	اكاديمية الشرطة الملكية / مديرية الأمن العام	١
.٣٣	التقارير والإفادات والضبوطات للضباط	الأمن الوقائي /الأمن العام	١
.٣٤	ورشة تجنيد المصادر البشرية، واقع عملي وتحليلي	الأمن العام	١٩
.٣٥	التحقيق الفني في جرائم الاحتيال المصرفي	إدارة البحث الجنائي / الأمن العام	١
.٣٦	تحليل المعلومات للضباط	الأمن الوقائي / الأمن العام	١
.٣٧	جرائم الحاسوب والإنترنت	إدارة المختبرات والأدلة الجرمية / الأمن العام	١
.٣٨	إدارة التحقيق في القضايا الكبرى للضباط	الأمن الوقائي /الأمن العام	١
.٣٩	ورشة متخصصة في مجال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية (الفائض والنقص)	ديوان الخدمة المدنية	١
.٤٠	ورشة عمل تحديد الممارسات الفضلى والآليات لضمان الحصول على معلومات الموازنة الحكومية	مؤسسة المجتمع المدني الشركاء/ الأردن/ كمبنسكي / عمان	٢
.٤١	ورشة التحقيقات المالية وتعقب الاصول	فندق كراون بلازا بالتعاون مع البنك الدولي/ وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٢
.٤٢	خصوصية الجرائم الاقتصادية والمالية واساليب التحقيق والإثبات وطرق جمع الأدلة ما بين أجهزة الضابطة العدلية والقضاء	الهيئة بالتعاون مع وزارة العدل الفرنسية فندق المريديان / عمان فندق الانتركونتيننتال / عمان	٢٩
.٤٣	ورشة عمل المسؤولية المجتمعية مفهومها وتطبيقاتها	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	٢

التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
.٤٤	ورشة عمل متعلقة بأحدث تقنيات: الطباعة، المسح الضوئي، وبرامج الأرشفة الإلكترونية	فندق الميلينيوم / الشميساني / الشركة المتحدة للإلكترونيات	٤
.٤٥	ورشة عمل تقييم المخاطر في مجال حوكمة المياه	جامعة العلوم والتكنولوجيا	٣
.٤٦	الأسبوع المهني التدريبي حول معايير التدقيق الدولية (نظام الضبط والرقابة الداخلي، إجراءات التحقق وإجراءات فحص نظام الضبط)	جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين	٤
.٤٧	دورة توضيح المكونات واستعراض موازنة المواطن ومراجعة نصف المدة	مكتب الشركاء	٢
.٤٨	ورشة عمل بعنوان المسؤولية المجتمعية: مفهومها وتطبيقاتها	مؤسسة المواصفات والمقاييس	١
.٤٩	ورشة عمل حول الجرائم المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	فندق الإنتركونتيننتال / بالتعاون مع وزارة العدل	٢
.٥٠	ندوة بعنوان العدالة الجنائية للأحداث	فندق الرويال / المؤسسة العامة للغذاء والدواء	١
.٥١	ورشة عمل بعنوان مكافحة الأدوية المزورة والحصول على دواء آمن	المعهد القضائي بالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان / فندق اللاند مارك	٢
.٥٢	المشاركة بالمؤتمر الوطني الأول بعنوان " قضايا الاستثمار في الأردن"	فندق الرويال / الجمعية الملكية لحماية المستثمر	٢
.٥٣	ورشة عمل جودة البرمجيات في الأردن	الجمعية العلمية الملكية	٢
.٥٤	ندوة أخلاقيات العمل في المؤسسة الحكومية الأردنية	جامعة الطفيلة التقنية	٢
.٥٥	المهارات الإدارية المتكاملة في إدارة العمل يدوياً وإلكترونياً	شركة بحر المعارف	١
.٥٦	برنامج المحاسب الحكومي	المركز التدريبي / وزارة المالية	٣
المجموع			١٩٩

ثانياً: الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات

كذلك أولت الهيئة الاهمية اللازمة لنشاط تكنولوجيا المعلومات باعتبارها تمثل العصب الحيوي والبنية الأساسية لنشاط أية مؤسسة، وقامت الهيئة بتقديم الدعم اللازم لوحدة تكنولوجيا المعلومات في الهيئة وذلك من خلال رفدها باحتياجاتها من الموارد البشرية والاجهزة التقنية اللازمة للعمل لحوسبة كافة أعمال الهيئة لمساعدتها بالقيام بأعمالها بالشكل المطلوب، بالإضافة الى زيادة جودة المخرجات من حيث السرعة والدقة. وقامت الهيئة ايضاً بإعادة هيكلة الكيان الاداري المعني بأنظمة المعلومات وتحويله من قسم الى وحدة ادارية تحت مسمى وحدة تكنولوجيا المعلومات مرتبطة برئيس الهيئة ضمن التعديلات الاخيرة التي تمت على الهيكل التنظيمي للهيئة. وفيما يلي أهم نشاطات الوحدة خلال عام ٢٠١٤:

١. إعادة هيكلة شبكة الهيئة: حيث تم العمل على اعادة دمج شبكة الحاسوب وتقسيمها حسب الدوائر والوحدات الادارية بحيث تم فصل الصلاحيات بحسب طبيعة كل دائرة بشكل يضمن سرية وامان المعلومات على الاجهزة قدر المستطاع وضمن الامكانيات الفنية والمادية المتوفرة.
٢. اتمام المرحلة الاولى والثانية من مشروع ادارة القضايا الممول من البنك الدولي والتي تشمل دراسة الوضع الحالي ووضع وثيقة الإجراءات المستقبلية والبدء بمرحلة التصميم الفعلي للنظام والذي نتوقع الانتهاء منها خلال شهر كانون ثاني من سنة ٢٠١٥.
٣. تشغيل نظام النسخ الاحتياطي لمجموعة الاجهزة التي تحتوي على بيانات مهمة وذلك لضمان عدم فقدانها وتمكين استرجاعها في حال حدوث اعطال فنية.
٤. تشغيل نظام مكافحة الفيروسات (Kaspersky) والذي يعتبر من الانظمة عالية الجودة في المحافظة على الاجهزة من خطر الفيروسات.
٥. رفع سوية الاجهزة المركزية وذلك من خلال تحديث وزيادة سعة الذاكرة الرئيسة لتلك الاجهزة بحيث تزيد من السرعة وتكون جاهزة لأي استخدام في المستقبل القريب.
٦. الربط مع عدد من المؤسسات الحكومية بهدف الحصول على البيانات التي تهم عمل الهيئة مثل الربط مع وزارة العدل والضمان الاجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة.
٧. تطوير شاشات خاصة بنظام صيانة آلات التصوير وسيارات الحركة والمحروقات.
٨. تنفيذ ما يزيد عن (٣٠٠٠) طلب صيانة ضمن العمل اليومي لموظفي الدعم الفني.

القسم الخامس: الرقابة الداخلية

تعتمد وحدة الرقابة الداخلية في هيئة مكافحة الفساد اتباع أساليب الرقابة السابقة واللاحقة والمراجعة الكلية والجزئية من خلال قيامها بفحص وتدقيق ومراجعة كافة مخرجات الأعمال المالية والإدارية في الهيئة لضمان حسن سير العمل وقياس مدى التقيد بالأنظمة والقوانين والتعليمات. ويتم ذلك من خلال الفحص والتدقيق والمراجعة اليومية للعمل اليومي وإجازته، وكذلك من خلال عمليات الفحص والمراجعة الميدانية الدورية وغير الدورية والتي ينتج عنها التوصيات التي تتوصل إليها أعمال التدقيق من جراء التدقيق والمشاهدات العينية والفحص الدوري للسجلات والوثائق والمستندات.

إنجازات الرقابة الداخلية للعام ٢٠١٤:

١. تدقيق كافة المستندات المقدمة للصرف ومستندات المدفوعات الأخرى للعام ٢٠١٣.
٢. المراقبة على أعمال لجان اللوازم.
٣. المراقبة على أعمال لجان المشتريات.
٤. المراقبة على أعمال لجان الاستلام.
٥. المشاركة في اعمال لجنة الجرد السنوي.
٦. القيام بالزيارات الدورية لكافة الأقسام والدوائر الواقعة ضمن نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية.
٧. تقديم التقارير المتضمنة نتائج أعمال تدقيق وحدة الرقابة الداخلية مشفوعة بالتوصيات التي خلصت إليها تلك التقارير.
٨. تقديم مذكرات المراجعة لمعالي الرئيس و/أو للدوائر المعنية فيما يتعلق بملاحظات التدقيق والمراجعة الدورية التي خلصت لها وحدة الرقابة الداخلية.
٩. الاشراف على عقد لقاء حول الرقابة الداخلية في القطاع العام في الهيئة من اجل الوقوف على التحديات اتي تواجهها وايجاد اساليب لحل تلك التحديات من أجل تقوية وتفعيل وحدات الرقابة الداخلية
١٠. المشاركة بإعداد نظام رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ النظام المعدل لنظام الرقابة المالية رقم (٣) لسنة٢٠١١ .

القسم السادس: خلاصة موازنة الهيئة

قسمت موازنة الهيئة لسنة ٢٠١٤ إلى ثلاثة برامج للنفقات هي: الإدارة والخدمات المساندة، والمعلومات والتحقيق ثم الوقاية والاتصال وشملت هذه البرامج مشاريع رأسمالية هي: مشروع الإدارة، وإنشاء نظام متكامل للمعلومات، ومشروع إدارة الوقاية والاتصال.

بلغت مخصصات الهيئة في قانون الموازنة ٢٤٨٦٠٠٠ ديناراً موزعة الى ٩٧٪ جارية و ٣٪ رأسمالية.

وبلغت قيمة الانفاق الفعلي ٢٠٤٢٣٣٥ ديناراً بنسبة ٨٢٪ من المخصص وكانت النفقات الجارية ٩٩٪ والنفقات الرأسمالية ١٪ من الانفاق الفعلي ويبين الجدول رقم (١١) مخصصات الهيئة وإنفاقها:

جدول رقم (٨)

مخصصات الهيئة ونفقاتها

المخصصات والانفاق الفعلي			
	المخصصات	النفقات	الوفر
جارية	٢٤١١٠٠٠	٢٠١٦٥٠٦	٣٩٤٤٩٤
رأسمالية	٧٥٠٠٠	٢٥٨٢٩	٤٩١٧١
المجموع	٢٤٨٦٠٠٠	٢٠٤٢٣٣٥	٤٤٣٦٦٥

ويبين الجدول رقم (١٢) توزيع النفقات الجارية لعام ٢٠١٤.

جدول رقم (٩)

توزيع النفقات الجارية

توزيع النفقات الجارية		
	قيمة الانفاق/ دينار	النسبة من الانفاق الفعلي
الرواتب والاجور والعلاوات	١٥٢٦٠٢٢	٧٥,٧٪
النفقات الشغيلية	٣٢٦٢٣٨	١٦,٢٪
النفقات التحويلية	١٥٨٥٢٠	٧,٩٪
أخرى / اصول	٥٨٢٦	٠,٢٪
المجموع	٢٠١٦٥٠٦	

أما الجدول التالي فيبين توزيع النفقات الرأسمالية لعام ٢٠١٤.

جدول رقم (١٠)

النفقات الرأسمالية

النفقات الرأسمالية		
المشـــــاريع	قيمة الانفاق/ دينار	النسبة من الانفاق الفعلي
مشروع الادارة	٨٩٧٣	٣٥٪
انشاء نظام متكامل للمعلومات	١٦٨٥٦	٦٥٪
مشروع ادارة برنامج الوقاية والاتصال	٠	٠٪
المجموع	٢٥٨٢٩	

- تتمثل إيرادات الهيئة الرئيسية من الدعم الحكومي، وقد تم تحويل المبالغ التالية:

جدول رقم (١١)

إيرادات الهيئة في الدعم الحكومي

إيرادات الهيئة في الدعم الحكومي	
	حوالات
دعم حكومي جاري	٢٢١٠٠٧٨
دعم حكومي رأسمالي	٣٧٥٠٠
المجموع	٢٢٤٧٥٧٨

وبالتالي فإن هناك فائض نقدي تم تحويله إلى الإيرادات العامة/ الخزينة بواقع ٢٠٥٢٤٣ دينار (الحوالات – الانفاق الفعلي الجاري والرأسمالي).

الاتصال مع الهيئة:

يستطيع أي مواطن أن يتقدم بشكوى أو يقدم معلومات للهيئة بإحدى الطرق التالية:

1. الحضور شخصياً إلى مبنى الهيئة الواقع في منطقة عرجان – شارع الرياضة – بجانب مديرية الدفاع المدني.
2. الاتصال هاتفياً على الرقم (5503150) أو بإرسال فاكس على الرقم (5540391).
3. التواصل من خلال موقع الهيئة www.jacc.gov.jo أو من خلال البريد الإلكتروني info@jacc.gov.jo
4. لتقديم الشكاوى: shkwa@jacc.gov.jo
5. من خلال مواقع التواصل الاجتماعي:

فيسبوك: Anti Corruption Commission

تويتر: Jordan_ACC@

لجنة إعداد التقرير السنوي:

1. إشراف الدكتور عبد الهادي علاوين/ نائب رئيس الهيئة
2. الدكتورة منال خصاونة/ دائرة المعلومات والتحقيق/ رئيساً
3. السيدة ربى الصدر/ دائرة الاتصال
4. الآنسة بان الكركي/ دائرة الاتصال
5. السيد علي عربيات/ دائرة الشؤون المالية
6. السيد محمود اسماعيل/ دائرة الوقاية
7. الآنسة جيهان مبيضين/ دائرة المعلومات والتحقيق/ أعضاء

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

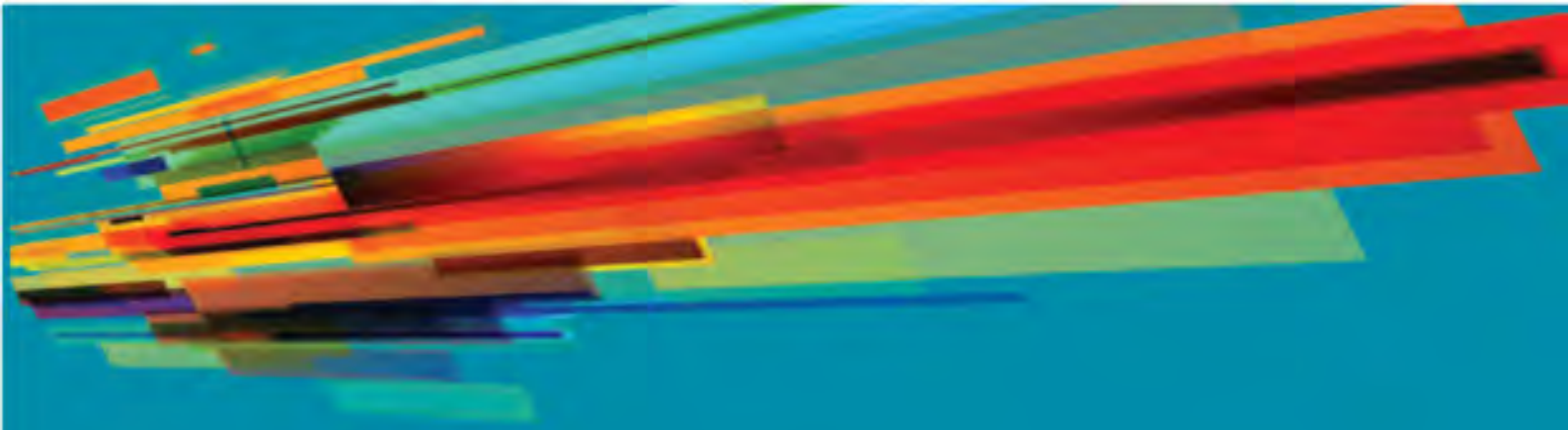

عرجان – شارع الرياضة – بجانب مديرية الدفاع المدني

هاتف: 5503150 – فاكس: 5503171

www.jacc.gov.jo